

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة



قسم / تخصص : ماجستير إدارة المشاريع

أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية
في المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على مشروع نيوم -

إعداد الطالب

محمد نوري أرسلان

الرقم الأكاديمي: 253001067

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة

تمتلك جامعة ميدأوشن حقوق طباعة هذا البحث، حيث أن جميع المواد والمحتويات الواردة في هذا البحث هي ملك للجامعة، ولا يجوز استخدامها أو إعادة نشرها أو توزيعها بدون إذن مسبق من جامعة ميدأوشن.

الباحث

شكر وإهداء

بعد عقودٍ من الانقطاع عن الدراسة الأكاديمية، كانت عودتي إلى هذا المسار تحديًا كبيرًا وتجربة استثنائية أعادت تشكيل رؤيتي للعلم والمعرفة. وقد وفّرت لي جامعة ميدأوشن البيئة المناسبة للاندماج مجددًا في جو الدراسة، من خلال ما قدمته من دعم أكاديمي وموارد علمية وتسهيلات ساعدتني على تجاوز صعوبات العودة والانخراط في البحث العلمي بثقة وثبات.

لقد كان إيمان عائلتي بقدراتي مصدرًا دائمًا للتحفيز، كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لأصدقائي الذين قدّموا لي التشجيع والتفهم خلال مراحل هذه الرحلة الأكاديمية.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى جامعة ميدأوشن على توفيرها البيئة الأكاديمية الملائمة والدعم اللازم لإنجاز هذا البحث. كما أعرب عن امتناني للمدرسين والمشرفين والمحكمين ولعينة البحث على تعاونهم وانفتاحهم في تبادل المعلومات والخبرات، وهو ما أثّر في هذا العمل البحثي.

ولا يفوتني أن أشكر المجتمع الأكاديمي والمؤلفين الذين شكّلت أعمالهم الأساس النظري والمنهجي لهذا البحث، وكانت مساهماتهم العلمية عنصرًا لا غنى عنه في بناء الإطار النظري للدراسة.

وأخيرًا، أتقدم بوافر الامتنان لكل من قدّم لي الدعم، بشكل مباشر أو غير مباشر، طوال فترة إعداد هذا البحث.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
حقوق الطباعة	ب
شكر وإهداء	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ح

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة	2
1.2 مشكلة الدراسة	4
1.3 سؤال البحث الرئيسي	4
1.4 أهمية الدراسة	5
1.5 أهداف الدراسة	6
1.6 فرضيات الدراسة	6
1.6.1 الفرضية الرئيسية الأولى	6
1.6.2 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها	7
1.6.3 الفرضية الرئيسية الثانية	7
1.6.4 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها	7
1.6.5 الفرضية الرئيسية الثالثة	8
1.6.6 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها	8

9	1.7 النظريات المعتمدة في الدراسة
9	أولاً: نظرية النمو الاقتصادي (Economic Growth Theory)
9	ثانياً: نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)
10	ثالثاً: نظرية التنمية المتوازنة (Balanced Development Theory)
10	رابعاً: نظرية البنية التحتية كرافعة للتنمية (Infrastructure-Led Development Theory) .

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

13	2.1 مقدمة
13	2.2 المتغير المستقل والمتغيرات التابع
14	2.3 العلاقة بين المتغيرات
14	2.3.1 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى النمو الاقتصادي
14	2.3.2 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى العدالة الاجتماعية
14	2.3.3 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى جودة الحياة
15	2.4 الدراسات السابقة
29	2.5 المقارنة بين الدراسات
30	2.6 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
30	2.7 الإطار النظري للدراسة
30	2.7.1 مفهوم الاستثمار في البنية التحتية
31	2.7.2 دور الاستثمار في البنية التحتية في النمو الاقتصادي
32	2.7.3 دور الاستثمار في البنية التحتية في العدالة الاجتماعية
33	2.7.4 التجارب الدولية في الاستثمار في البنية التحتية

35	2.7.5 النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية
35	2.7.6 مؤشرات النمو الاقتصادي
36	2.7.7 مفهوم العدالة الاجتماعية
37	2.7.8 العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية
38	2.7.9 مشروع نيوم كنموذج تطبيقي

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

45	3.1 مقدمة
45	3.2 تصميم البحث
45	3.3 مجتمع البحث
46	3.4 خصائص العينة
52	3.5 خطوات جمع البيانات / أداة جمع البيانات
52	3.6 حدود الدراسة
53	3.7 الأداة المستخدمة للتحليل الإحصائي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

54	4.1 مقدمة
54	4.2 تحليل البيانات
61	4.3 نتائج الدراسة ومناقشتها
64	4.4 المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة
65	4.5 التوصيات

المراجع

68 أولاً - المراجع العربية

70 ثانياً - المراجع الأجنبية

الملاحق

77 استمارة الاستبيان

84 ملخص البحث باللغة العربية

86 ملخص البحث باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول (1-3) خصائص العينة حسب النوع الاجتماعي	46
جدول (2-3) خصائص العينة حسب الفئة العمرية	47
جدول (3-3) خصائص العينة حسب المستوى التعليمي	48
جدول (4-3) خصائص العينة حسب مجال العمل	49
جدول (5-3) خصائص العينة حسب الصلة بمشروع نيوم	51

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل (1-1) :التابع المستقل والتوابع المتغيرة	14
شكل (1-3) خصائص العينة حسب النوع الاجتماعي	47
شكل (2-3) خصائص العينة حسب الفئة العمرية	48
شكل (3-3) خصائص العينة حسب المستوى التعليمي	49
شكل (4-3) خصائص العينة حسب مجال العمل	50
شكل (5-3) خصائص العينة حسب الصلة بمشروع نيوم	51

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

إن الاستثمار في البنية التحتية هو من أهم دوافع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لأنه يساهم في تحسين الإنتاجية، ويخلق فرصاً للعمل، ويعزز القدرة التنافسية. وقد بينت الدراسات أن الإنفاق في البنية التحتية مرتبط بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما أنه يعد ركيزة أساسية في تحسين جودة الحياة.

وفي المملكة العربية السعودية، تمثل مشاريع البنية التحتية الكبيرة، وعلى رأسها مشروع نيوم، ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة. وقد تناولت دراسة (Yusuf & Abdulmohsen, 2023) مشروع نيوم بوصفه مدينة نموذجية للتخطيط والاستدامة، يمثل مكاناً ملائماً للطاقة المتجددة والبيئة المستدامة مما يشكل سبباً رئيساً لجذب الاستثمار.

ويُعتبر مشروع مدينة نيوم نموذجاً للاستثمار في البنية التحتية الذكية والمستدامة، لما يحتوي من مدن مستقبلية، ومناطق اقتصادية، ومشاريع طاقة متجددة، وأنظمة نقل متقدمة، حيث يهدف إلى إعادة تشكيل مفهوم المدن المستقبلية من خلال دمج الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والحوكمة الرقمية. وأثبتت التجارب الدولية أن الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وأطلقت المملكة العربية السعودية، ضمن رؤية 2030، مشاريع البنية التحتية الضخمة لتكون نموذجاً للتحول الاقتصادي والاجتماعي الشامل. ويأتي مشروع نيوم في مقدمة هذه المشاريع، باعتباره أحد أكبر المبادرات التنموية في المنطقة وأكثرها طموحاً من حيث إعادة تشكيل مفهوم المدن المستقبلية وتوظيف التقنيات الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويُنظر إلى نيوم باعتباره مشروعاً قادراً على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل نوعية، إضافة إلى دوره المتوقع في

تحسين العدالة الاجتماعية في منطقة تبوك والمناطق المجاورة من شمال غرب المملكة العربية السعودية.

وقد جاءت رغبة الباحث في تناول هذا الموضوع انطلاقًا من عدة دوافع، من أهمها: الحاجة إلى معرفة كيفية تأثير الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في المملكة، ومدى انعكاس هذه الاستثمارات على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد. كما أن قلة الدراسات التي تناولت مشروع نيوم من منظور يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي دفعت الباحث إلى محاولة سد هذه الفجوة العلمية، وتقديم تحليل علمي يمكن أن يسهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة في السعودية.

وينبثق من هذا الموضوع عدة قضايا رئيسية تستدعي الدراسة، من أبرزها:

- معرفة طبيعة وحجم الاستثمارات في البنية التحتية في المشروع.
- تحليل أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني.
- تقييم مدى إسهام المشروع على تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال معرفة أثره على إيجاد فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات، وتقليل التفاوت بين المناطق.
- معرفة التحديات التي قد تعيق من تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع.
- فهم طبيعة العلاقة التفاعلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في سياق المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

ويعتبر مشكلة البحث من ضمن حقل الدراسات الاقتصادية والتنموية التي تركز على تقييم أثر المشاريع العملاقة على التنمية الشاملة. ويُعد مشروع نيوم نموذجًا لدراسة هذه العلاقة، نظرًا لطبيعته المستقبلية، وحجمه الاستثماري.

وبذلك، فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة تطبيقية على مشروع نيوم كنموذج على ذلك.

1.2 مشكلة الدراسة

لمعرفة مدى تأثير الاستثمارات الكبيرة المخصصة لمشاريع البنية التحتية في نيوم على النمو الاقتصادي وجودة الحياة، لابد من القيام بدراسات معمقة على منطقة نيوم. وإحدى مهام مشروع نيوم هي ردم الفجوة بين المناطق الشمالية الغربية من المملكة، بما فيها منطقة تبوك حيث يقع مشروع نيوم، والمناطق الأكثر نمواً مثل الرياض والمنطقة الشرقية، وهذا يثير تساؤلات حول مدى قدرة مشروع نيوم على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق تنمية اجتماعية عادلة، على الرغم من ضخامة الاستثمار في مشروع نيوم والتي تتجاوز 500 مليار دولار . كما يشير تقرير البنك الدولي (2024) إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يجب أن تترافق مع سياسات تنموية موجهة تؤدي إلى العدالة الاجتماعية وجودة الحياة. وتظهر دراسات أخرى (Grant Thornton, 2022) أن مشاريع المدن المستقبلية قد تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، لكنها قد تواجه تحديات في دمج المجتمعات المحلية وتحقيق التوازن الاجتماعي.

1.3 سؤال البحث الرئيسي

ما هو مدى اسهام الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية في منطقة تبوك والمناطق المحيطة بها من المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو حجم وطبيعة الاستثمارات في البنية التحتية ضمن مشروع نيوم؟

2. ما هو أثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي الوطني ؟
 3. هل سوف ينعكس هذا الاستثمار على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة في منطقة نيوم والمناطق المحيطة بها؟
 4. كيف سوف يستفيد السكان من فرص العمل والخدمات الناتجة عن المشروع؟
 5. ما هي التحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المرجوة؟
- إن المتوقع من تنفيذ مشروع نيوم هو سد الفجوة الحالية الموجودة بين مناطق شمال المملكة العربية السعودية والمناطق الأخرى من المملكة والمتمثلة في إيجاد اقتصاد متنوع ورفع مستوى جودة الحياة والخدمات وخلق فرص عمل جديدة لسكان المنطقة.

أدلة على وجود المشكلة

- تشير التقارير الرسمية إلى أن منطقة تبوك كانت من أقل المناطق نموًا اقتصاديًا قبل 2017.
- دراسات دولية تؤكد أن مشاريع البنية التحتية الضخمة لا تحقق دائمًا الأثر الاجتماعي المتوقع ما لم تُدار بآليات واضحة للعدالة الاجتماعية.
- تشير تقارير نيوم إلى أن المشروع ما يزال في مراحله الأولى، ولم يظهر أثره الكامل بعد.
- توضح بيانات وزارة الاقتصاد السعودية (2023) أن الأثر الاجتماعي للاستثمار في البنية التحتية متفاوت بين المناطق.

1.4 أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

- يساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

- يقدم نموذجًا تطبيقيًا حديثًا لدراسة مشاريع البنية التحتية.

ثانيًا: الأهمية العملية

- تمكن أن يساعد صناع القرار في تقييم أثر مشاريع البنية التحتية الضخمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يدعم جهود التخطيط الاستراتيجي لرؤية 2030.
- يخلص إلى تقديم توصيات لتحسين نتائج الاستثمار في البنية التحتية في المناطق المستهدفة.

1.5 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحليل أثر الاستثمار في البنية التحتية ضمن مشروع نيوم على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030. وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- دراسة حجم وطبيعة الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم، وتحديد مكوناته الرئيسية.
- دراسة أثر هذه الاستثمارات في مشروع نيوم على النمو الاقتصادي الوطني.
- تقييم انعكاسات مشروع نيوم على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة في منطقة تبوك والمناطق المحيطة بها.

- تحديد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المتوقعة.
- تقديم توصيات عملية لتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

1.6 فرضيات الدراسة

1.6.1 الفرضية الرئيسة الأولى

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على النمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

إن الاستثمار في البنية التحتية هو من أهم دوافع النمو الاقتصادي، لما يتيح من تحسين في الإنتاجية، وتسهيل تقديم الخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة. ويعد مشروع نيوم أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في المنطقة، فمن المتوقع أن يكون له أثر مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي.

1.6.2 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

(1) يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في خلق فرص العمل جديدة.

(2) يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

(3) يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تحسين تنويع الاقتصاد السعودي.

1.6.3 الفرضية الرئيسية الثانية

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على العدالة الاجتماعية في المنطقة المحيطة بالمشروع.

تعتمد هذه الفرضية على النظريات الاجتماعية التي ترى أن تحسين البنية التحتية يحسن جودة الحياة، ويوفر فرص متكافئة، ويقلل من الفجوات التنموية مع المناطق الأخرى من المملكة.

وبما أن مشروع نيوم يقع في منطقة تبوك، وهي منطقة كانت أقل نموًا مقارنة بالمناطق المركزية في المملكة العربية السعودية، فمن المتوقع أن يسهم المشروع في رفع مستوى الخدمات، وتحسين الدخل، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية.

1.6.4 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

(1) يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تحسين جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، النقل).

(2) يسهم مشروع نيوم في تقليل الفروق بين منطقة تبوك والمناطق الأكثر نموًا في المملكة العربية السعودية.

(3) يسهم مشروع نيوم في تعزيز دور المرأة في البناء من خلال توفير فرص عمل نوعية.

(4) يسهم مشروع نيوم في تحسين مستوى الدخل للأفراد في المنطقة المحيطة.

1.6.5 الفرضية الرئيسية الثالثة

الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم يؤدي إلى إيجاد علاقة تفاعلية بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

هذه الفرضية تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويوجد علاقة تفاعلية بينهما.

إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين العدالة الاجتماعية، وأيضاً، العدالة الاجتماعية تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

1.6.6 الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

1. يسهم النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم في تحسين العدالة الاجتماعية في المنطقة.

حيث أن زيادة الدخل والوظائف تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

2. يسهم تحسين العدالة الاجتماعية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة المحيطة بالمشروع.

3. تؤدي البنية التحتية المتقدمة في نيوم إلى خلق بيئة اجتماعية واقتصادية متوازنة تدعم التنمية المستدامة، إن هذه البيئة عادةً ما تحقق توازنًا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

1.7 النظريات المعتمدة في الدراسة

أولاً: نظرية النمو الاقتصادي (Economic Growth Theory)

تُعد نظرية النمو الاقتصادي كواحدة من النظريات الرئيسية التي تفسّر كيفية تطور الاقتصادات وزيادة الإنتاجية. وقد مرت هذه النظرية بمراحل عديدة، بدءاً من النموذج الكلاسيكي الذي ركّز على رأس المال والعمل، وصولاً إلى نموذج سولو (Solow, 1956) الذي أدرج التقدم التكنولوجي كواحدة من العوامل الرئيسية للنمو طويل الأجل. حيث أكد أن "التقدم التكنولوجي هو المحرك الأساسي للنمو طويل الأجل" (Solow, 1956). وتنص النظرية على أن الاستثمار في رأس المال المادي — مثل البنية التحتية — يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما تنص على أن تطوير البنية التحتية يخفض تكاليف النقل والإنتاج، ويزيد من سرعة تدفق السلع والخدمات، ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار، في سياق مشروع نيوم، يمكن اعتبار هذه النظرية كقاعدة علمية لفهم كيفية مساهمة الاستثمار في المدن الذكية والطاقة المتجددة والنقل المتقدم في النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي وتحقيق أهداف رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد.

ثانياً: نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)

تركز نظرية رأس المال الاجتماعي على أهمية العلاقات الاجتماعية والثقة والتعاون بين جميع أطراف المجتمع لتحقيق التنمية. وقد أسس هذه النظرية بيير بورديو وجيمس كولمان وروبرت بوتنام، وقد تم التأكيد على أن التنمية ليست مجرد موارد اقتصادية، وأن الروابط الاجتماعية في المجتمع يمكن أن تساعد الناس على الانخراط والتواصل بشكل أكبر، وبالتالي تساعد الناس على أن يكونوا اجتماعيين وصحيين. وقد عرّف جيمس كولمان رأس المال الاجتماعي بأنه "مورد متاح داخل العلاقات الاجتماعية يُسهّل العمل الجماعي" (Coleman, 1988). بينما يرى روبرت بوتنام أن المجتمعات

ذات الروابط الاجتماعية القوية تحقق مستويات أعلى من التنمية، حيث قال : "الثقة الاجتماعية هي زيت المحرك الذي يجعل المجتمع يعمل بسلاسة" (Putnam, 2000) ، وأن البنية التحتية تعزز التماسك الاجتماعي وتخفف الحواجز بين المناطق وبالتالي تحسن جودة الحياة، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات وتقليل الفوارق بين المناطق. وفي إطار مشروع نيوم، تقوم هذه النظرية في تفسير كيف يمكن للبنية التحتية الذكية والخدمات المتقدمة أن تؤدي إلى حياة اجتماعية أفضل.

ثالثاً: نظرية التنمية المتوازنة (Balanced Development Theory)

تؤكد نظرية التنمية المتوازنة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تسير جنباً إلى جنب، وأن التركيز على جانب واحد دون الآخر يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية. وقد ظهرت هذه النظرية في مواجهة النماذج التي ركزت على النمو الاقتصادي دون العدالة الاجتماعية، وتقول النظرية إن الاستثمار في البنية التحتية يجب أن يساعد في تطوير التنمية الإقليمية (على سبيل المثال، تطوير المناطق الطرفية أو الأقل نمواً) وأيضاً في تقليل الفوارق الاجتماعية والمكانية، وفي سياق مشروع نيوم، تساعد هذه النظرية في تفسير كيف يمكن أن يتحقق تنمية اقتصادية شاملة، و يرفع مستوى الخدمات، ويخلق فرص عمل، ويحسن جودة الحياة في منطقة تبوك في الوقت نفسه، وذلك لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: نظرية البنية التحتية كرافعة للتنمية

(Infrastructure-Led Development Theory)

تُعد هذه النظرية من أكثر النظريات ارتباطاً بموضوع الدراسة، إذ يعتبر أن الاستثمار في البنية التحتية هو أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشار (Aschauer, 1989) إلى أن "الإنفاق على البنية التحتية العامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاجية والنمو" ، وترى النظرية أن البنية

التحتية لا تتعلق فقط بالبنية التحتية المادية بل أيضاً بإنشاء هيكل لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والابتكار وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتشير إلى أن الدول التي تستثمر في البنية التحتية (الطرق، الطاقة، الاتصالات، الموانئ) تحقق معدلات نمو أعلى وتتنافس بشكل أفضل في الأسواق العالمية. كما أن البنية التحتية تزيد من جودة الحياة من خلال تقديم خدمات أفضل، وتقليل عدم المساواة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي حالة مشروع نيوم، يمكن أن تساعد هذه النظرية في وضع الأساس لكيفية أن تكون البنية التحتية الذكية، والطاقة المتجددة، والنقل المتقدم، والبنية التحتية الرقمية أساساً للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية الشاملة بشكل عام.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

2.1 مقدمة

تعتبر الدراسات السابقة ضرورية في أي بحث علمي لأنها تساعد في تطوير الإطار النظري، وتحديد الفجوات البحثية وتوجيه الباحث لاختيار المنهجية والأدوات المناسبة. في هذه الدراسة، التي تتناول تأثير الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم (المتغير المستقل) على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (المتغيرات التابعة)، و تبرز أهمية مراجعة الدراسات المتعلقة بهذه المتغيرات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. لقد تناولت العديد من الدراسات كيف ترتبط البنية التحتية بالنمو الاقتصادي وأظهرت كيف أن الاستثمار في البنية التحتية يعد محركًا مهمًا للنمو من خلال زيادة الإنتاجية، وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية وجذب الاستثمار. كما كانت البنية التحتية عاملاً رئيسيًا في العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الخدمات العامة، وتقليل الفوارق المكانية ورفع جودة الحياة، وهناك أبحاث تشير إلى أن مشاريع المدن الذكية والبنية التحتية المتقدمة لا تقتصر على التأثيرات الاقتصادية فحسب، بل تحسن أيضًا جودة الحياة من خلال خلق بيئة مستدامة، وخدمات رقمية متقدمة ووظائف عالية الجودة. تؤكد الدراسات أيضًا أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية علاقة متبادلة. وبناءً على ذلك، فإن مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بهذه المتغيرات تساعد في فهم الأسس النظرية التي تستند إليها الدراسة، وتوضح كيفية قياس أثر الاستثمار في البنية التحتية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها.

2.2 المتغير المستقل والمتغيرات التابع

المتغير المستقل: أثر الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم .
المتغيرات التابعة: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة .

2.3 العلاقة بين المتغيرات

2.3.1 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى النمو الاقتصادي

توضح النظريات الاقتصادية، وخاصة نظرية النمو ونظرية البنية التحتية كأداة للتنمية، أن الاستثمار في البنية التحتية يُعد مكوناً رئيسياً للنمو الاقتصادي. ويتم تحقيق ذلك من خلال رفع الإنتاجية والاستثمار وخلق الوظائف.

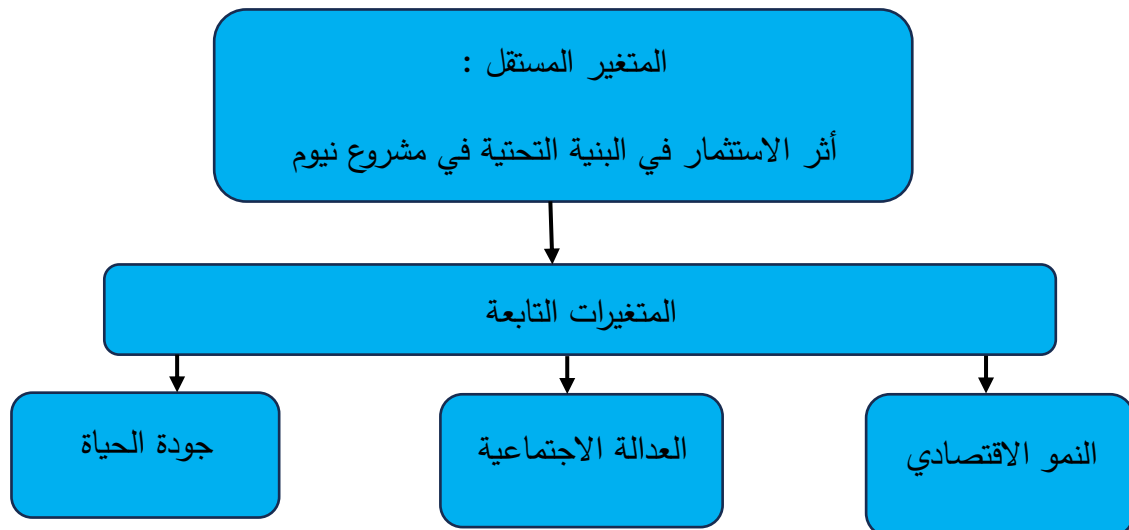
2.3.2 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى العدالة الاجتماعية

تشير نظرية التنمية المتوازنة ونظرية رأس المال الاجتماعي إلى أن البنية التحتية ليست مجرد رأس مال اقتصادي، بل هي حجر أساس للعدالة الاجتماعية. وذلك من خلال تحسين الخدمات ، و رفع جودة الحياة، وتعزيز الترابط الاجتماعي .

2.3.3 الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى جودة الحياة

لاستثمار في البنية التحتية ليس مجرد تطوير مادي للطرق والمباني، بل هو استثمار مباشر في رفاه الإنسان . فكلما زادت جودة البنية التحتية، تحسنت جودة الحياة.

وتتفاعل المتغيرات وفق النظريات الأربع المعتمدة والتي تم عرضها في الفصل السابق من هذا البحث.



شكل (1-1): التابع المستقل والتوابع المتغيرة

2.4 الدراسات السابقة

2.4.1 دراسة (Matalqah ,2026):

The Impact of Infrastructure Projects on Economic Growth in Saudi Arabia (2010–2024).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، وهي مرحلة شهدت توسعاً كبيراً في الإنفاق ، خاصة بعد إطلاق رؤية 2030.

اعتمد الباحث على منهجية التسلسل الزمني باستخدام بيانات رسمية تغطي 15 عاماً، وبنى نموذجاً قياسياً يضم أربعة متغيرات رئيسية: الاستثمار في البنية التحتية، تكوين رأس المال الثابت، إيرادات النفط، والعمالة. كما استخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة طويلة الأجل وسرعة عودة الاقتصاد إلى التوازن بعد الصدمات.

أظهرت النتائج أن الاستثمار في البنية التحتية له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، كما تبين أن تكوين رأس المال الثابت هو أحد أهم عوامل النمو، لارتباطه المباشر بالإنتاجية والتوسع الاقتصادي، أما إيرادات النفط فكان لها تأثير مهم، لكنه متغير عبر الزمن، وهذا يعكس جهود المملكة لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع مصادر الدخل. وأظهرت الدراسة أن العمالة تؤثر إيجاباً على النمو، ولكن بدرجة استقرار أقل مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

أحد النتائج الرئيسية للدراسة هو أن الاقتصاد السعودي قابل للتكيف بشكل كبير، وبعد أي صدمة اقتصادية، أظهر نموذج تصحيح الخطأ سرعة جيدة في إعادة الناتج المحلي الإجمالي إلى مساره

الطويل الأجل، مما يدل على مرونة الاقتصاد وفعالية السياسات المالية والاستثمارية في الفترة المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى أن بناء البنية التحتية يمثل استراتيجية فعالة لدعم النمو الاقتصادي المستدام في المملكة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية لرؤية 2030، كما أوصت الدراسة إلى أهمية تحسين كفاءة الإنفاق، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى.

2.4.2 دراسة (Thornton, 2025):

Building the Infrastructure of the Future – Riyadh and NEOM

تغطي هذه الدراسة التحول الجذري في مفهوم البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مدينتي الرياض ونيوم كنموذجين لمدن المستقبل في المملكة والتي تعتمد على التقنيات المتقدمة والأنظمة الذكية، تنطلق الدراسة من رؤية مفادها أن البنية التحتية الحديثة لم تعد تقتصر على الطرق والجسور والمباني، بل أصبحت تشمل البيانات، الذكاء الاصطناعي، الأنظمة التنبؤية، وإدارة الموارد الذكية، المدن الذكية، وهي عناصر مهمة وأساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030.

تعتمد الدراسة على تحليل وتقييم الاتجاهات العالمية في البنية التحتية، وتوضح كيف يمكن إعادة تشكيل المدن الحديثة من خلال تحسين التنقل، إدارة الموارد، السلامة العامة، وكفاءة الخدمات. وتشير الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية، من خلال الرياض ونيوم، تمتلك فرصة لتبني هذه التقنيات، مما يمنحها ميزة عالمية في هذا المجال.

تسلط الدراسة الضوء على أن الرياض تتطور بسرعة كمنطقة حضرية مركزية في الفضاء الرقمي و كذلك تعد نيوم نموذجًا لمدينة المستقبل المبنية على البنية التحتية الرقمية حيث يتم تأسيس البنية

التحتية المادية مع الأنظمة الذكية وتدار المدينة من خلال شبكات بيانات مترابطة، مما يجعلها مكانًا مثاليًا لاختبار وتركيب التقنيات الجديدة وتطبيقها على نطاق واسع.

تؤكد هذه الدراسة على أن نجاح هذه المدن سيعتمد على التكامل بين السياسات والهياكل التنظيمية والمستثمرين حيث يجب أن يكونوا متزامنين لضمان أن تكون البنية التحتية المستقبلية مستدامة وآمنة وقابلة للتكيف مع الوتيرة السريعة لتطور التكنولوجيا، كما تؤكد على أهمية التركيز على الإنسان، بحيث تكون التكنولوجيا وسيلة لتحقيق جودة حياة أفضل ومدينة حضرية أكثر مرونة.

وتخلص الدراسة إلى أن الرياض ونيوم تمثلان نموذجين عالميين لمدن المستقبل، وأن الاستثمار في البنية التحتية الذكية سيضع المملكة العربية السعودية في موقع ريادي في مجالات الاستدامة، والتقنيات المتقدمة. كما تشير إلى أن هذه التحولات ستساعد في خلق فرص اقتصادية جديدة، وجذب الاستثمارات، وتمكين اقتصاد قائم على المعرفة.

2.4.3 دراسة: NEOM: Made to Change (Official Report 2025)

تقرير NEOM: Made to Change هو رؤية شاملة لنيوم كمنطقة جديدة تُبنى من الصفر في شمال غرب المملكة العربية السعودية، والتي ستعيد تصور كيفية عمل المدن والاقتصاد والاستدامة وجودة الحياة. وينطلق التقرير من فكرة أن نيوم ليست مشروعًا عمرانيًا تقليديًا، بل تجربة عالمية للتغيير يعتمد على الابتكار و الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة لإنشاء نموذج جديد للعيش والعمل.

يُبرز التقرير أن نيوم تقع في موقع استراتيجي هام على ملتقى ثلاث قارات، وتتمتع بموارد طبيعية هائلة من الشمس والرياح والبحر، وهذا ما يجعلها مركزًا مثاليًا لتطوير الطاقة الخضراء، و مشروع الهيدروجين الأخضر يُعد من أكبر المشاريع العالمية في هذا المجال. كما تمتلك نيوم بنية تحتية رقمية بالكامل شبكة بيانات متقدمة كما تمتلك أنظمة نقل ذكية.

و يستعرض التقرير المشاريع الرئيسة داخل نيوم، مثل:

- The Line: مدينة تعتمد على الطاقة المتجددة بالكامل.
- Oxagon: نموذج جديد للمدن الصناعية المستدامة التي تستخدم الموانئ والصناعة المتقدمة والابتكار.
- Trojena: وجهة سياحية جبلية تعتمد على الطبيعة والتكنولوجيا البيئية.
- Sindalah: جزيرة سياحية فاخرة على البحر الأحمر.

يشير التقرير أيضًا إلى استراتيجية حماية البيئة في نيوم، مثل إعادة تأهيل السواحل، والحفاظ على التنوع البيولوجي وزراعة أشجار المانغروف وحماية النظام البيئي والحيوانات والنباتات في المنطقة. يتم تناول جانب المسؤولية الاجتماعية في التقرير من خلال برامج تمكين المجتمع في تبوك لتعزيز قيادة الأعمال والتعليم والتطوع. ويؤكد التقرير إن نيوم تسعى إلى إنشاء بناء مجتمع متكامل قائم على الشمولية وجودة الحياة والفرص الاقتصادية.

ويخلص التقرير إلى أن نيوم تمثل مشروعًا تحويليًا يهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وجذب الاستثمار العالمي وتمكين الإنسان من خلال بيئة حضرية مبتكرة ومستدامة، ويؤكد أن نيوم ليست مجرد مشروع سعودي، بل مبادرة عالمية لإعادة تصور مستقبل المدن.

2.4.4 دراسة (Sfakianakis,2024):

The Economy of Saudi Arabia in the 21st Century: Prospects and Realities

يقدم تحليلًا شاملاً للتحويلات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين مع التركيز على مرحلة ما بعد إطلاق رؤية 2030، و يبدأ من حقيقة أن المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأحد أكبر منتجي النفط في العالم، تشهد إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تنويع اقتصادها و تعزيز دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على

النفط، ويقترح أن هذا التحول سيكون له تأثير كبير على المنطقة والعالم بسبب دور المملكة في الاقتصاد العالمي.

يتكون الكتاب من مجموعة فصول كتبها خبراء في الاقتصاد والطاقة والسياسات العامة، ويبدأ بمقدمة بعنوان "عصر الإصلاح" التي تشرح السياق التاريخي والسياسي للتحولات الجارية، ويتحدث الفصل الأول عن تحديات النمو التي تواجهها دول الخليج، وما إذا كانت المملكة العربية السعودية يمكنها التوقف عن كونها اقتصاداً يعتمد على النفط فقط عبر تبني نموذج اقتصادي قائم تعدد مصادر الدخل، ويبين أن النموذج الاقتصادي الجديد يتطلب منافسة قوية ومؤسسات فعّالة وبيئة تسمح بالتحول الذي يدفع الابتكار.

كما يتطرق الكتاب أيضاً إلى سياسة النفط في المملكة في ظل التحول العالمي في مجال لطاقة، موضحاً كيف أن البلاد قادرة على الحفاظ على موقع قيادي في سوق النفط لكنها في الوقت نفسه تستعد لمرحلة ما بعد النفط، كما يتناول السياسة المالية حيث تحولت المملكة العربية السعودية من نموذج الإنفاق الحكومي العالي إلى نموذج أكثر انضباطاً وتغييرات في دعم الطاقة وضريبة القيمة المضافة، مما أحدث فرقاً في الاستدامة المالية.

ويخصص الكتاب فصلاً مهماً لتحليل السياسة النقدية و المصرفية، مؤكداً أن النظام المالي السعودي مستقر ولكنه يحتاج إلى أن يكون أكثر انفتاحاً وقدرة على تمويل الابتكار وتمويل القطاع الخاص. كما يناقش الكتاب الصعود المتنامي لصندوق الاستثمارات العامة (PIF) والذي أصبح لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل الاقتصاد عبر الاستثمار في قطاعات جديدة مثل السياحة، الترفيه، التكنولوجيا، والصناعات المتقدمة، وأن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ 2016 هي من بين أكبر وأعرق الإصلاحات التي شهدتها أي دولة ناشئة في العقود الأخيرة، وأن نجاحها يعتمد على بناء مؤسسات قوية وتعزيز المنافسة وتشجيع القطاع الخاص، وتشجيع بيئة تسمح بالابتكار، و يشير إلى أن

القطاعات الجديدة مثل السياحة والترفيه والصناعة تحمل إمكانات كبيرة، لكن نجاحها يحتاج إلى الوقت.

ويخلص إلى أن المملكة العربية السعودية تقف أمام فرص كبيرة لكنها تواجه أيضًا تحديات أهمها تنويع الاقتصاد وتطوير رأس المال البشري وتحقيق التوازن بين التحول الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ويرى أن التجربة السعودية ستكون نموذجًا مهمًا للدول الأخرى التي تسعى للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

2.4.5 دراسة (Yusuf & Abdulmohsen ,2023):

Saudi Arabia's NEOM Project as a Testing Ground for Economically

Feasible Planned Cities: Case Study

تتناول هذه الدراسة مشروع نيوم كنموذج تجريبي لمدن المستقبل وتركز على دوره في دعم الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وتحقيق أهداف رؤية 2030، وتتعلق الدراسة من أن نيوم ليست فقط مشروع عمراني ضخم وإنما منصة لاختبار تكنولوجيا الطاقة المتجددة والبنية التحتية الذكية والتنمية المستدامة. تعتمد الدراسة على تحليل محتوى البيانات المنشورة رسميًا عن المشروع، إضافة إلى مراجعة الدراسات المتعلقة بالمدن المخططة والمشروعات الحضرية الضخمة، واستخدم الباحثان منهجية التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لتحديد الأنماط الرئيسية في أهداف المشروع والتحديات والفرص الاقتصادية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن نيوم تخطط إلى أن تكون مدينة خالية من الانبعاثات الكربونية (Net-Zero Carbon) ومركزًا لاستخدام تكنولوجيا الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر، وقد جذبت بالفعل اهتمام شركات عالمية ترغب في اختبار حلول البنية التحتية الذكية.

ترى الدراسة أن مشروع نيوم يمكن أن يساعد في تنويع الاقتصاد عبر خلق قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المتقدمة والسياحة البيئية والصناعات المستقبلية، كما يمكنه أن توفر آلاف الوظائف وتحويل سوق العمل السعودي نحو اقتصاد قائم على المعرفة، كما تؤكد الدراسة أن نجاح المشروع يعتمد على إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المشاريع الكبيرة مثل التمويل والجدوى الاقتصادية والقدرة على المستثمرين.

وتشير الدراسة إلى أن نيوم تمثل فرصة للمملكة لإعادة تشكيل صورتها عالمياً كدولة رائدة في الابتكار والاستدامة، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات تتعلق بالتكلفة الباهظة وصعوبة التنفيذ والحاجة إلى توافق طويل الأمد بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وتخلص الدراسة إلى أن نيوم يمكن أن تكون نموذجاً عالمياً لمدن المستقبل إذا نجحت في تحقيق التوازن بين الطموح الاقتصادي والاستدامة البيئية والجدوى الاجتماعية، وأنها تمثل خطوة استراتيجية في مسار التحول الاقتصادي السعودي.

2.4.6 دراسة (Thompson,2020):

Social Justice in Saudi Arabia in the Context of Vision 2030

تتطرق الدراسة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في نطاق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد منذ إطلاق رؤية 2030، وتبدأ الدراسة بفرضية أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد هدف اجتماعي، بل هي عامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وجذب الاستثمارات وتحسين جودة الحياة، وتؤكد أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إعادة توزيع الفرص والخدمات وضمان تكافؤ الوصول إلى التعليم والصحة والعمل.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي يجمع بين الإطار النظري للعدالة الاجتماعية وتحليل سياسات المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الأخيرة. وتستعرض أبعاد العدالة الاجتماعية الثلاثة:

- العدالة في توزيع الثروة وذلك من خلال تمكين الأسر ذات الدخل المحدود وبرامج الحماية الاجتماعية.

- العدالة في الحصول على الخدمات مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والنقل.

- العدالة في الفرص الاقتصادية من خلال تمكين المرأة ودعم ريادة الأعمال.

تشير الدراسة إلى أن رؤية 2030 تبنت مجموعة واسعة من المبادرات التي تستهدف تعزيز العدالة الاجتماعية التي ساهمت في تحسين جودة الحياة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسين الخدمات العامة مثل مبادرة برنامج التحول الوطني وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية.

وتوضح الدراسة العلاقة الوثيقة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، حيث تؤكد أن المجتمعات الأكثر عدالة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما تشير إلى أن العدالة الاجتماعية تسهم في تحسين الثقة بين المواطن والدولة وتقلل من الفوارق بين المناطق والفئات. و تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي من الممكن أن تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية ، مثل تفاوت التنمية بين المناطق، الحاجة إلى تطوير التعليم والتدريب، وضمان استدامة برامج الحماية الاجتماعية. كما تنوه إلى أهمية تحسين آليات قياس التقدم في العدالة الاجتماعية كمؤشرات جودة الحياة وتكافؤ الفرص وعدالة توزيع الخدمات.

وتخلص الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية في تنفيذ رؤية 2030، وأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يعتمد على قدرة الدولة على تعزيز المساواة في الفرص، وتحسين جودة الحياة، كما توصي الدراسة بضرورة تبني الشفافية وتوسيع دور المجتمع المدني في دعم العدالة الاجتماعية.

2.4.7 دراسة (المجموعة باحثين في جامعة الملك سعود KSU، 2019):

Infrastructure and Sustainable Development in Saudi Arabia: An Analytical Study

تتناول هذه الدراسة الدور الحيوي الذي تلعبه البنية التحتية في تعزيز التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن دول الخليج رغم اعتمادها التاريخي على النفط، قد أدركت أن الاستثمار في البنية التحتية هو أساس لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتراجع الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن بين دول الخليج، مستندة إلى بيانات رسمية وتقارير دولية بالإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية ومؤشرات النمو وتطور القطاعات الإنتاجية. كما تستعرض تجارب الدول الخليجية في تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات والخدمات الحضرية، وتربطها بمؤشرات الأداء الاقتصادي .

تشير النتائج إلى أن الاستثمار في البنية التحتية كان من أبرز محركات النمو الاقتصادي في دول الخليج خلال العقدين الماضيين، فقد ساهمت مشروعات الطرق والموانئ والمطارات في تعزيز التجارة الإقليمية والدولية، وأسهمت شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات الحديثة في رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتوضح الدراسة أن المملكة العربية السعودية خاصة قد حققت تقدماً ملحوظاً في تطوير البنية التحتية ضمن برامج التحول الوطني ورؤية 2030.

تظهر الدراسة أن تأثير البنية التحتية تتجاوز النمو الاقتصادي وتمتد آثارها إلى العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، وتقليل الفوارق بين المناطق، وخلق فرص عمل جديدة. كما تشير

إلى أن جودة الحياة في المدن الخليجية قد تحسنت نتيجة لتطوير شبكات النقل العام، والمرافق الصحية والتعليمية.

و تؤكد الدراسة أن دول الخليج تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتكلفة الباهظة للمشاريع، وأنه هناك حاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق وضمان استمرار التمويل في ظل تقلب أسعار النفط، وأهمية إشراك القطاع الخاص، وكذلك اعتماد نماذج تمويل متنوعة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لضمان عدم إرهاق الميزانيات العامة.

وتخلص الدراسة إلى أن خيار الاستثمار في البنية التحتية هو خيار استراتيجي لدول الخليج من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، ولاشك أن نجاح هذا المسار يتطلب المزيد من التخطيط طويل الأجل والحوكمة الفعالة.

2.4.8 دراسة: (OECD,2015) – Infrastructure and Inclusive Growth

تتناول هذه الدراسة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2015 دور البنية التحتية في تحسين النمو الاقتصادي الشامل الذي يستفيد منه كل أفراد المجتمع وليس فئة محدودة فقط. تنطلق الدراسة من فرضية أن الاستثمار في البنية التحتية ليس له منافع اقتصادية فقط، بل من خلاله يمكن تحسين مستويات الرفاهية وتقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص.

تقدّم الدراسة تحليلاً لقياس النمو الاقتصادي الشامل يعتمد على مفهوم مستويات المعيشة متعددة الأبعاد (Multidimensional Living Standards)، الذي يؤكد أن البنية التحتية يعد عنصراً أساسياً في تحسين الدخل، الصحة، وفرص العمل.

وتذكر أن الاستثمار في البنية التحتية العديد من الآثار الإيجابية، منها:

- زيادة الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة النقل وتقليل تكاليف الأعمال.

- زيادة الاندماج الاجتماعي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

- تقليل الفوارق الإقليمية عبر ربط المناطق الطرفية بالمراكز الاقتصادية.

- إيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

فالبنية التحتية تلعب دوراً أساسياً في دعم التحول الرقمي، الذي أصبح عنصراً رئيسياً في عملية التنمية الحديثة. وتطوير شبكات الاتصالات والبيانات يوفر فرصاً جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويحفز الابتكار.

بيد أن الدراسة تنوه إلى أنه ليس هناك تأثير مباشر للاستثمار في البنية التحتية على التنمية الشاملة، ولكنه يجب أن يكون بالتزامن مع السياسات المؤيدة مثل:

- تحسين الحوكمة والشفافية في اختيار المشاريع.

- ضمان توزيع عادل للخدمات بين المناطق والفئات.

- تعزيز مهارات العاملين.

وتؤكد الدراسة بأن جودة الحوكمة هي العامل الحاسم في نجاح البنى التحتية في تحقيق التنمية الشاملة، حيث يجب أن تكون المشاريع ذات أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية وأن تنفذ بطريقة كفوءة ومستدامة.

وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار الذكي في البنية التحتية يمثل أداة قوية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر عدالة وشمولاً، وأكثر قدرة على تحقيق رفاه مستدام لمواطنيها.

2.4.9 دراسة (Glaeser ,2011) :

Quality of Life and Urban Infrastructure

ركزت هذه الدراسة على العلاقة الجوهرية بين البنية التحتية الحضرية وجودة الحياة في المدن الحديثة، وذلك من خلال إجراء تحليل اقتصادي واجتماعي يوضح للكيفة التي يتأثر بها رفاهية الناس من خلال البنية التحتية. تنطلق الدراسة من فرضية أن المدن ليست مجرد تجمعات سكانية بل محركات للنمو الاقتصادي، وأن جودة الحياة في المدن تعتمد على مدى كفاءة البنية التحتية، سواء كانت مادية (طرق، نقل، إسكان) أو رقمية (اتصالات، بيانات).

وتوضح الدراسة على أن وجود البنية التحتية الجيدة يعد عنصراً أساسياً في تعزيز جودة الحياة من خلال زيادة التحرك، والتقليل من الازدحام، وتوفير الوصول إلى الخدمات، والعيش في بيئة حضرية صحية. وأن المدن التي تستثمر في النقل العام، وطرق المشاة، والمساحات الخضراء تكون لديها مستويات أعلى من رضا السكان، وكذلك تساعد على جذب المواهب والاستثمارات. كما تشير إلى أن البنية التحتية الرقمية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من جودة الحياة، حيث تمهد لفرص جديدة للعمل والتعليم والخدمات الذكية.

وتبرز الدراسة أن الاستثمار في البنية التحتية لن يكون له تأثير على جودة الحياة فقط، ولكنه سيقوم كذلك بتحسين الإنتاجية الاقتصادية، ويؤكد أن المدن الناجحة توازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

مع ذلك، تحذر الدراسة من أن البنية التحتية قد تؤدي إلى تفاوت في العدالة الاجتماعية إذا لم يخطط لها بشكل جيد، فالمشاريع الكبرى قد ترفع أسعار العقارات وتدفع السكان ذوي الدخل المحدود إلى الهامش، مما يعني حدوث فجوات اجتماعية. لذلك تشدد الدراسة على أهمية التخطيط الحضري الكامل الذي يقوم بتوزيع الخدمات بطريقة عادلة ويوفر تنوعاً حيوياً للأحياء ويمنع حدوث الإقصاء الاجتماعي.

وتخلص الدراسة إلى أن جودة الحياة في المدن تعتمد على ثلاثة عناصر مترابطة: البنية التحتية الفعّالة، السياسات الحضرية العادلة، والاقتصاد الديناميكي، ودمج هذه العناصر يؤدي إلى الازدهار وتعزيز الرفاهية على المدى الطويل.

2.4.10 دراسة (Altshuler & Luberoff ,2003):

Urban Megaprojects and Social Equity

تتناول هذه الدراسة التحليلية العلاقة بين المشروعات الحضرية الضخمة (Urban Megaprojects) وبين العدالة الاجتماعية في المدن، من خلال مراجعة تاريخية وسياسية تمتد لفترة تزيد عن خمسين عامًا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار. ينطلق المؤلفان من فرضية أن المشاريع الكبيرة مثل الطرق السريعة، المطارات وشبكات النقل العام هي أدوات سياسية واقتصادية لها تأثير مباشر على توزيع الفرص والخدمات والموارد بين مختلف فئات المجتمع، وليست مجرد مشاريع عمرانية.

المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج التحليل التاريخي والسياسي، حيث يقسم المؤلفان تطور المشاريع الكبيرة إلى أربع حقبة سياسية منذ ما قبل 1950 وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين. وأن فترة الخمسينيات والستينيات شهدت طفرة في تشييد البنية التحتية الحضرية، لكنها تسببت في اضطرابات اجتماعية كبيرة، خاصة في الأحياء الفقيرة التي تعرضت للإزالة أو التهجير بسبب مشاريع الطرق والمطارات. مما أدى إلى موجة من الاحتجاجات ما دفع الحكومات إلى إعادة التفكير في كيفية تنفيذ هذه المشاريع.

تظهر الدراسة أن المشاريع الكبيرة غالبًا ما تُنفذ بدافع النمو الاقتصادي ، لكنها قد تسبب عدم عدالة اجتماعية، فإنشاء المشاريع قد ترفع قيمة الأراضي وتؤدي إلى إقصاء السكان، أو قد تخلق فرصًا

اقتصادية لا يستفيد منها الجميع بالتساوي. لذلك يجب إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، وتوفير تعويضات عادلة.

وتناقش الدراسة أيضًا التغير في السياسة العامة تجاه المشروعات الضخمة، حيث أصبحت الحكومات أكثر حساسية للقضايا البيئية والاجتماعية، خاصة بعد صعود الحركات المدنية والبيئية. كما تشير إلى أن القطاع الخاص أصبح شريكًا رئيسيًا في تمويل المشاريع، مما أضاف تعقيدات جديدة تتعلق بالمصالح الاقتصادية وتأثيرها على العدالة.

وخلصت الدراسة إلى أن بأنه رغم قوة مشروعات التنمية الحضرية الضخمة في التنمية الاقتصادية إلا أنها يمكن أن تساهم في التفاوتات الاجتماعية إذا لم يكن هناك تخطيط عادل وشفاف ومنظم للمجتمع المحلي.

2.4.11 دراسة (Aschauer,1989) :

Infrastructure and Economic Growth

تُعد هذه دراسة واحدة من أكثر الدراسات التي استطاعت فهم العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي، جاءت الدراسة ضمن فترة كانت فيها الولايات المتحدة تشهد تراجعاً اقتصادياً، ما دفع الباحث إلى دراسة الدور الذي يمكن أن يقوم به رأس المال العام، وخاصة البنية التحتية في تفسير هذا التراجع، اعتماداً على بيانات الاقتصاد الأمريكي خلال العقود السابقة، ومستخدمًا نماذج قياسية تربط بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومستوى الاستثمار الحكومي في البنية التحتية.

بينت نتائج الدراسة الدور الكبير والفعال الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الحكومي في البنية التحتية في تطور الإنتاجية الاقتصادية. وخلصت إلى أن انخفاض الاستثمارات الحكومية في الطرقات والجسور والمياه ومرافق البنية التحتية كان من الأسباب الرئيسية للتراجع في الإنتاجية في الولايات المتحدة

الأمريكية في الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، مما جعل دراسته من أوائل الدراسات التي تؤكد أن البنية التحتية ليست مجرد خدمة عامة.

أثارت الدراسة نقاشاً واسعاً بين السياسيين والاقتصاديين، ورغم الجدل أصبحت هذه الدراسة مرجعاً رئيسياً في هذا المجال، وأدت إلى موجة من الأبحاث التي أعادت تقييم دور البنية التحتية في النمو الاقتصادي.

تُبرز الدراسة أهمية رأس المال العام في دعم القطاع الخاص، إذ يؤدي تحسين البنية التحتية إلى خفض تكاليف النقل، رفع كفاءة الإنتاج، تحسين الاتصال بين الأسواق، وزيادة القدرة التنافسية. كما تشير إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يخلق آثاراً مضاعفة في الاقتصاد، من خلال تحفيز الطلب الكلي وخلق فرص عمل جديدة.

وتخلص الدراسة إلى أن الدول التي تهمل الاستثمار في البنية التحتية تواجه مخاطر تباطؤ النمو وتراجع الإنتاجية، بينما الدول التي تستثمر بذكاء في البنية التحتية تحقق مكاسب اقتصادية طويلة الأجل.

2.5 المقارنة بين الدراسات

هناك توافق بين دراسة (Yusuf & Abdulmohsen, 2023) ودراسة (Thornton, 2025) على أن المشاريع الكبيرة مثل نيوم يمكن أن تكون لها دور في التحول الاقتصادي وجذب الاستثمار وخلق الوظائف، في حين تتوافق دراسات كل من (Aschauer, 1989)، (OECD, 2015)، (Matalqah, 2026)، دراسة: (KSU, 2019) ، في أن الاستثمار في البنية التحتية يعتبر وسيلة مهمة من وسائل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، على الجانب الآخر فإن دراسة كل من (Thompson, 2020)، (Altshuler & Luberoff, 2003)، (Glaeser, 2011) تتفق على أن العدالة الاجتماعية وجودة الحياة وتوزيع المنافع عناصر أساسية لتقييم أثر البنية التحتية، كما أن دراسة كل من (Matalqah, 2026).

(Altshuler & Luberoff, 2003),(KSU, 2019) توضح الأثر الإيجابي القوي للبنية التحتية على النمو وهي تركز على الفرص أكثر من المخاطر الاجتماعية، بينما تسلط دراسات (Thompson, 2020) و (Glaeser, 2011) و (Altshuler & Luberoff, 2003) الضوء على مخاطر عدم المساواة، الإقصاء.

2.6 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

رغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت البنية التحتية ، والدراسات التي ركزت على المشاريع الكبيرة والتحول الاقتصادي، إضافة إلى الدراسات التي ناقشت جودة الحياة والعدالة الاجتماعية، إلا أن هذه الدراسات لم تربط بين هذه المحاور في إطار واحد يشمل:

الاستثمار، البنية التحتية، المشروعات الضخمة، النمو الاقتصادي، جودة الحياة، والعدالة الاجتماعية. كما أن معظم الدراسات السابقة كانت تعتمد على التحليل الكمي أو الوصفي فقط، دون إدراج المنهج الكيفي الذي يبين التجارب الحقيقية للسكان وتأثير تلك المشاريع على حياتهم . وبناءً على ذلك، تتمثل فجوة البحث في غياب دراسة متكاملة تربط بين البنية التحتية والمشاريع الضخمة والتنمية الإقليمية وجودة الحياة والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، باستخدام منهج كمي وكيفي مختلط.

2.7 الإطار النظري للدراسة

2.7.1 مفهوم الاستثمار في البنية التحتية

إن الاستثمار في البنية التحتية يعد أحد الأساسيات التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير الموارد اللازمة لبناء شبكات النقل والطاقة والاتصالات والمياه . وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية أن هذا النوع من الاستثمار يعتبر استثماراً طويل الأجل يتميز

بآثار تراكمية، من خلال رفع الإنتاجية وخفض تكاليف التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الوصال، 2018) ، وتشير الدراسات الحديثة إلى وجود دور مباشر لتطوير البنية التحتية في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وتقليل تكاليف النقل واللوجستيات (حسان، 2023).

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فيُعد الاستثمار في البنية التحتية عنصراً مهماً للتنمية الإقليمية المتكافئة، حيث يمكن أن يساهم في تقليل الفوارق بين المناطق، وتحسين مستوى الخدمات العامة، ورفع جودة الحياة، وهو ما تؤكد دراسات عربية ودولية تناولت دور البنية التحتية في دعم التنمية الشاملة وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار (بن خيرة وآخرون، 2021؛ عبابو، 2020).

2.7.2 دور الاستثمار في البنية التحتية في النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في ربط البنية التحتية مع النمو الاقتصادي وهي:

1) تحسين الإنتاجية

الاستثمار في البنية التحتية وخاصة شبكات النقل والموانئ والمطارات يساهم على تقليل زمن الانتقال وتقليل تكاليف الشحن، وبناء وتطوير شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات يساعد في استقرار بيئة الأعمال، والذي سينتج عنه زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافة. وقد بينت الدراسات أن تحسين البنية التحتية يُعد من أهم عوامل الانتاج (Calderón & Servén, 2014).

2) جذب الاستثمارات

إن البنية التحتية الجاهزة يعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات ، لأنها تقلل من مخاطر وتكاليف التشغيل، وهذا بدوره يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. وتشير الدراسات إلى أن جودة البنية التحتية ترتبط إيجابياً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في القطاعات الصناعية والتقنية والخدمات.

(3) خلق فرص العمل

تُعد مشاريع البنية التحتية من أهم أسباب خلق الوظائف، سواء في مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل، وعلى المدى الطويل، يؤدي تحسن البنية التحتية إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات التي تولّد وظائف مستدامة للسكان (Benitez et al., 2020) .

(4) تعزيز القدرة التنافسية

تساهم البنية التحتية المتطورة على إنتاج السلع والخدمات بتكلفة أقل وزمن أسرع، مما يمنحها ميزة تنافسية في الأسواق. كما أن كفاءة الأنظمة اللوجستية ووضوح البنية التنظيمية المرتبطة بالبنية التحتية يعززان موقع الدولة في سلاسل القيمة العالمية، ويرفعان حصتها من التجارة والاستثمار.

(5) دعم الابتكار والتحول الرقمي

يمثل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية مثل شبكات الألياف البصرية ومنصات البيانات أساسًا لاقتصاد المعرفة والابتكار، إذ ترتبط الشركات الناشئة ومراكز الأبحاث والجامعات ببنية رقمية قوية لتوفير الحلول الذكية .

2.7.3 دور الاستثمار في البنية التحتية في العدالة الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في ربط البنية التحتية مع الجوانب الاجتماعية منها:

(1) تحسين جودة الحياة

يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية التي تحسن جودة الحياة من خلال تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والإسكان والترفيه. فكلما تم تحسين البنية التحتية للطرق والطاقة ومياه الشرب والاتصالات أصبح الأفراد قادرين على الوصول إلى الخدمات بسهولة.

(2) تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة المكانية

البنية التحتية المتطورة هي أداة فعالة من أجل الوصول إلى العدالة المكانية، وذلك أنها تساهم في تقليص الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين المناطق المتقدمة والمناطق الأقل تقدماً. فالوصول للخدمات الأساسية مثل الطرقات والمياه والصرف الصحي والاتصالات إلى المناطق المهمشة سيساهم في تحقيق المساواة والحد من الاختلافات الاجتماعية.

(3) تعزيز الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي

تساهم شبكات النقل والاتصالات الحديثة في ربط المجتمعات بعضها البعض وبالتالي زيادة التواصل الاجتماعي وإقامة الروابط بين الأفراد. وتعمل البنية التحتية الرقمية أيضاً على دمج مختلف فئات المجتمع بسبب التسهيل في الحصول على المعلومات.

(4) دعم الفئات المهمشة وتمكينها

يعمل الاستثمارات في البنية التحتية على مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وذلك من خلال توفير فرص العمل وتطوير الخدمات الأساسية، إضافة إلى تحسين مستوى رفاة هذه الفئات.

2.7.4 التجارب الدولية في الاستثمار في البنية التحتية

تبين التجارب الدولية أن الاستثمار في البنية التحتية كان المحرك الرئيسي لعملية التنمية في دول مثل:

• سنغافورة

تشكل سنغافورة أحد أفضل الأمثلة في العالم والتي استخدمت الاستثمار المركز في البنية التحتية لإحداث تحول اقتصادي كبير. فمنذ ستينيات القرن الماضي، كانت التركيزات الرئيسية للدولة تتعلق بتطوير الموانئ المتقدمة على المستوى العالمي، وتطوير شبكة النقل الممتازة وتطوير البنية التحتية الرقمية، مما جعلها مركزاً لوجستياً ومالياً عالمياً. وقد ساهمت الاستثمارات في الموانئ والمطارات في زيادة مكانة سنغافورة في التجارة الدولية، بينما أدت الاستثمارات في الاتصالات والرقمنة إلى جذب

الشركات متعددة الجنسيات. كما اعتمدت على التخطيط الحضري الذكي وتطوير الإسكان العام، مما عزز العدالة الاجتماعية ورفع جودة الحياة. (World Bank, 2020) .

• كوريا الجنوبية

استخدمت كوريا الجنوبية الاستثمار في البنية التحتية كجزء من استراتيجيتها للانتقال من دولة نامية إلى قوة صناعية وتقنية. فقد ركزت الحكومة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على بناء شبكات الطرق السريعة، والموانئ، ومحطات الطاقة، مما مكن الصناعات الثقيلة مثل السيارات والبتروكيماويات من النمو السريع. وفي التسعينيات وما بعدها، أصبحت البنية الرقمية هدفًا لإستثماراتهم، فهي من الدول الأولى التي قامت بتطبيق الانترنت عالي السرعة، مما ساعد في ظهور شركات تقنية عالمية كسامسونج وهيونداي. وكانت البنية التحتية التعليمية والصحية لها دور فعال في رفع رأس المال البشري. وقد ذكرت الدراسات بأن التوازن بين البنية المادية والرقمية والتعليمية كان المفتاح لنجاح التجربة الكورية. (OECD, 2020)

• الصين

تعتبر الصين كأكبر مثال عالمي لاستخدام مشاريع البنية التحتية الضخمة كوسيلة للنمو الاقتصادي. فمنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينيات، استثمرت الصين أموالاً طائلة في إنشاء الطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وشبكات الطاقة. مما أدى إلى تقليل تكاليف النقل وتحسين حركة التجارة الداخلية والخارجية. كما هدفت الصين بناء ممرات لوجستية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. وتبرز التجربة الصينية أهمية التخطيط طويل المدى، والإنفاق الحكومي الضخم، والتكامل بين البنية التحتية والنمو الصناعي (Asian Development Bank, 2021) .

• الإمارات العربية المتحدة

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار في البنية التحتية الحديثة لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط. حيث قامت ببناء وتطوير مطارات عالمية مثل مطار دبي الدولي، وموانئ ضخمة مثل جبل علي، وشبكات طرق متقدمة، مما جعلها مركزاً تجارياً ولوجستياً عالمياً. كما استثمرت في البنية التحتية السياحية كالفنادق والمراكز التجارية والمناطق الترفيهية، والتي أدت إلى تعزيز مكانتها كوجهة سياحية عالمية. وفي السنوات الأخيرة، ركزت الإمارات على البنية التحتية الرقمية، والمدن الذكية، والطاقة المتجددة. وتؤكد الدراسات أن النموذج الإماراتي يشكل نموذجاً ناجحاً في استخدام البنية التحتية لتنويع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة (UAE Government, 2022).

2.7.5 النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه عملية تراكمية طويلة الأجل يتم خلالها زيادة الدخل الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، مع ضمان توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد الطبيعية من التلوث أو الاستنزاف. ويُنظر إلى النمو الاقتصادي بوصفه أحد المؤشرات الأساسية لقياس قدرة الاقتصاد على التوسع وتحسين مستويات المعيشة (Todaro & Smith, 2020).

2.7.6 مؤشرات النمو الاقتصادي

تتضمن أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ما يلي:

❖ الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ويمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وغالباً خلال عام، ويُعد أهم وأشهر مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي. (World Bank, 2023).

❖ الإنتاجية

تعكس كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، سواء إنتاجية العمل أو رأس المال. وتُعد الإنتاجية من أهم محركات النمو طويل الأجل، إذ ترتبط مباشرة بجودة البنية التحتية وتطور التكنولوجيا (OECD, 2021).

❖ معدلات التوظيف

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد العاملين من إجمالي السكان في سن العمل، ويُعد مقياسًا مهمًا لمدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة نتيجة التوسع الاقتصادي.

❖ الصادرات

تمثل السلع والخدمات المنتجة محليًا وتُباع إلى الخارج، وهو مؤشر قوي على قدرة الدولة التنافسية. ووجود بنية تحتية متطورة كالطرق والمطارات والموانئ يساعد في تعزيز الصادرات (UNCTAD, 2022).

❖ الابتكار والتكنولوجيا

وهو مؤشر على النمو الاقتصادي في العالم الحديث، ويستند إلى البنية التحتية الرقمية مثل شبكات الاتصالات ومراكز البيانات.

❖ حجم الاستثمارات

يمثل مستوى الإنفاق على المشاريع الإنتاجية والخدمية، ويُعد مؤشرًا رئيسيًا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

وتُستخدم هذه المؤشرات لقياس أثر مشاريع البنية التحتية على الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في رفع الإنتاجية وتحسين التنافسية.

2.7.7 مفهوم العدالة الاجتماعية

يشير مفهوم العدالة الاجتماعية إلى التوزيع العادل للثروة والفرص والامتيازات داخل المجتمع، بما

يضمن تكافؤ الفرص وتحسين جودة الحياة وتقليل الفوارق بين المناطق وتعزيز الرفاه الاجتماعي
(UNDP, 2022)

2.7.8 العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تُظهر الدراسات وجود علاقة تكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث يدعم كل منهما الآخر:

✓ التنمية الاقتصادية تدعم التنمية الاجتماعية

وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات العامة (الصحة، التعليم، النقل) ورفع مستوى الدخل وتحسين الظروف المعيشية. وتشير الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يوفر الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يعزز العدالة المكانية ويقلل الفوارق بين المناطق (World Bank, 2018) .

✓ التنمية الاجتماعية تدعم التنمية الاقتصادية

وذلك من خلال رفع رأس المال البشري عبر التعليم والصحة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، مما يشجع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال عبر مجتمع أكثر إنتاجية واستقرارًا، وتؤكد الأدبيات أن الاستثمار في رأس المال البشري يُعد من أهم محركات النمو طويل الأجل (Barro, 2013) .

✓ التنمية المتوازنة

تشير نظرية التنمية المتوازنة إلى أن النمو الاقتصادي دون عدالة اجتماعية يؤدي إلى فجوات اجتماعية، بينما يؤدي التكامل بين الجانبين إلى تنمية مستدامة وشاملة. وتُعد البنية التحتية أحد أهم أدوات تحقيق هذا التوازن (Sen, 1999) .

2.7.9 مشروع نيوم كنموذج تطبيقي

2.7.9.1 أهداف مشروع نيوم

مشروع نيوم يعد أحد أكثر المشاريع الاستراتيجية الهامة التي جاءت ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك لأن المشروع يعمل على توفير نموذج عالمي لمدن المستقبل يقوم على الابتكار والتكنولوجيا والإنشاءات الحديثة. فالأساس في مشروع نيوم هو العمل على بناء نموذج اقتصادي شامل يكون فيه الترويج لتوفير تنوع في المصادر التي يمكن أن تكون دخلاً اقتصادياً، وكذلك ترسيخ قدرة المنطقة على التنافسية في العالم. بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية الذي يمكن أن تستفيد منه المنطقة من خلال تقديم بيئة أعمال متقدمة، وبنى تحتية رقمية وطاقة واقتصادية متقدمة، وكذلك تحسين جودة الحياة من خلال تقديم الخدمات الحضرية المتقدمة، المناطق الخضراء، والنماذج المستدامة للحياة. ويسعى المشروع من خلال ذلك لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في منطقة تبوك من خلال تقديم فرص عمل وتحسين الخدمات وتحسين الرفاه الاجتماعي للأفراد. ويمكن القول بأن مشروع نيوم يعد واحداً من أفضل هذه النماذج التي تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.

2.7.9.2 مكونات البنية التحتية في نيوم

يشكل مشروع نيوم نموذجاً متكاملًا يجمع بين التقنيات المتقدمة والاستدامة والابتكار الحضري، بهدف إنشاء بيئة عمرانية واقتصادية عالمية المستوى. ويعتمد المشروع على تطوير منظومة شاملة تشمل المدن الذكية، والطاقة المتجددة، والنقل المتطور، والبنية الرقمية، والموانئ والمطارات، والمرافق العامة، بما يضمن تحقيق كفاءة تشغيلية عالية وجودة حياة متميزة للسكان في منطقة تبوك، مما يعزز دعم رؤية السعودية 2030 من خلال بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والتقنية والابتكار.

وتشمل المكونات التالية:

- المدن الذكية مثل (THE LINE)

ذات تصميم حضري مبتكر تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لإدارة الخدمات بكفاءة عالية. وتتميز بانعدام الانبعاثات الكربونية، وتعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة، وتوفر بيئة معيشية متكاملة تعتمد على المشي والنقل الذاتي. وتعتمد على تحسين جودة الحياة من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية رقمية ومساحات خضراء وأنظمة سكنية متقدمة.

- الطاقة المتجددة

يُعد مشروع نيوم أحد أكبر المشاريع العالمية في مجال الطاقة النظيفة، حيث يعتمد على مصادر مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين الأخضر. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وتقليل الانبعاثات، ودعم الصناعات المستقبلية القائمة على الطاقة النظيفة. كما تسهم البنية التحتية للطاقة المتجددة في جذب الاستثمارات الصناعية والتقنية التي تتطلب مصادر طاقة مستدامة ومنخفضة التكلفة.

- النقل الذكي والمتقدم

يشمل نظام النقل في نيوم شبكة متكاملة من وسائل النقل الذكية، مثل المركبات ذاتية القيادة، والقطارات فائقة السرعة، والطائرات الكهربائية، إضافة إلى بنية تحتية تدعم النقل الجماعي المستدام. ويهدف هذا النظام إلى تقليل زمن التنقل، وتحسين السلامة، وخفض الانبعاثات، وتعزيز الربط بين مناطق المشروع. كما يسهم النقل الذكي في دعم الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع.

- الموانئ والمطارات

تضم نيوم موانئ ومطارات حديثة مصممة لتكون مراكز لوجستية عالمية، تدعم التجارة الدولية وسلاسل الإمداد. وتتميز هذه المنشآت باستخدام أنظمة تشغيل رقمية متقدمة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والأتمتة الكاملة في عمليات الشحن والتفريغ. كما تسهم هذه البنية في تعزيز موقع نيوم كمركز تجاري عالمي، وجذب الشركات متعددة الجنسيات، ودعم الصناعات البحرية والجوية.

• البنية التحتية الرقمية

تعتمد نيوم على شبكة رقمية فائقة التطور تشمل الألياف البصرية، والجيل الخامس، ومراكز البيانات، ومنصات الذكاء الاصطناعي. وتُعد هذه البنية أساسًا لعمل المدن الذكية، والخدمات الحكومية الرقمية، والاقتصاد المعرفي. كما تمكّن الشركات من تطوير حلول مبتكرة في مجالات مثل الروبوتات، والأمن السيبراني، والواقع المعزز، مما يجعل نيوم بيئة جاذبة للابتكار وريادة الأعمال.

• المرافق العامة والخدمات الأساسية

تشمل المرافق العامة في نيوم شبكات المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والخدمات الصحية والتعليمية، وكلها تعتمد على أنظمة ذكية ومستدامة. وتهدف هذه المرافق إلى توفير جودة حياة عالية للسكان، وضمان كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الهدر، وتحقيق الاستدامة البيئية.

2.7.9.3 الأثر الاقتصادي المتوقع لمشروع نيوم

يعتبر مشروع نيوم واحداً من أهم المشاريع الاقتصادية في العالم، حيث من المتوقع أن يحدث تحولاً كبيراً في هيكل الاقتصاد السعودي من خلال تنويع مصادر الدخل وتقوية القطاعات المستقبلية. ويستند الأثر الاقتصادي المتوقع إلى مجموعة من المحاور الرئيسية التي تشمل النمو، والاستثمار، والوظائف، والتقنية، والتجارة، والقدرة التنافسية. ومن أبرز هذه الآثار:

• تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد

من المتوقع أن يسهم مشروع نيوم في رفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، السياحة، والخدمات اللوجستية. ويُعد المشروع ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، عبر خلق منظومة اقتصادية قائمة على الابتكار والمعرفة. كما أن حجم الاستثمارات الضخم في البنية التحتية والقطاعات المستقبلية سيؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو على المدى الطويل.

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يُتوقع أن يصبح مشروع نيوم أحد أهم الوجهات الاستثمارية العالمية بفضل بنيته التحتية المتقدمة، وأنظمتها التنظيمية الخاصة، وبيئة الأعمال المحفزة. ويُعد المشروع منصة لجذب الشركات العالمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة النظيفة، التكنولوجيا الحيوية، والصناعات المتقدمة. كما أن المناطق الاقتصادية الخاصة داخل نيوم ستوفر حوافز استثمارية تعزز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يدعم ميزان المدفوعات ويزيد من تنوع الاقتصاد.

- خلق فرص عمل نوعية جديدة للسكان

سيؤدي إلى إيجاد الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنشاء والتشغيل. وتشمل هذه الوظائف مجالات الهندسة والتكنولوجيا و الطاقة و السياحة والبحث والتطوير. كما سيؤدي المشروع إلى رفع مهارات القوى العاملة السعودية من خلال التدريب والتأهيل في القطاعات المستقبلية، مما يعزز رأس المال البشري ويزيد من الإنتاجية الوطنية.

- تعزيز القدرة التنافسية للمملكة عالميًا

من المتوقع أن يرفع مشروع نيوم من تنافسية المملكة في مؤشرات الاقتصاد العالمي من خلال توفير بيئة أعمال متقدمة تعتمد على الابتكار والتقنية. كما أن البنية التحتية الذكية، والموانئ والمطارات

الحديثة، والأنظمة الرقمية المتطورة ستجعل نيوم مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستية. وهذا يعزز موقع المملكة في سلاسل الامداد العالمية، ويزيد من قدرتها على جذب الشركات متعددة الجنسيات.

- دعم الابتكار والتحول الرقمي

يوفر نيوم بيئة متقدمة لتطوير التكنولوجيا المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، المدن الذكية، والهيدروجين الأخضر. مما يسهم في خلق اقتصاد معرفي قائم على البحث والتطوير.

- تعزيز التجارة والخدمات اللوجستية

نتيجة موقع نيوم الجغرافي والاستراتيجي على البحر الأحمر سيصبح مركزاً لوجستياً عالمياً يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. وستسهم الموانئ والمطارات الحديثة في زيادة حجم التجارة الدولية، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وجذب الشركات المتخصصة في النقل والخدمات اللوجستية. وهذا يعزز دور المملكة كمحور تجاري عالمي.

2.7.9.4 الأثر الاجتماعي المتوقع لمشروع نيوم

إضافة إلى الجوانب الاقتصادية لنيوم، هناك أثر اجتماعي كبير يسهم في تحسين جودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الرفاه في منطقة تبوك والمملكة عموماً، وتشتمل على الخدمات، والفرص، والبيئة، والتنمية الإقليمية. وفيما يلي أبرز هذه الآثار:

- تحسين جودة الحياة للسكان

من المتوقع أن يسهم مشروع نيوم في تعزيز جودة الحياة من خلال توفير خدمات حضرية متقدمة تعتمد على التقنيات الذكية، مثل الرعاية الصحية الرقمية، والتعليم المتطور، والنقل الذكي، والمساحات الخضراء. كما ستوفر المدن المصممة وفق معايير الاستدامة بيئة معيشية صحية تقل فيها الانبعاثات والتلوث. ويؤدي ذلك إلى تعزيز الرفاه العام، وتحسين الصحة.

- تعزيز العدالة الاجتماعية والعدالة المكانية

من خلال تطوير منطقة تبوك ورفع مستوى الخدمات فيها، مما يعزز العدالة المكانية. كما أن توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويؤدي ذلك إلى توزيع أكثر توازنًا للفرص والموارد بين السكان، بما يتوافق مع أهداف رؤية 2030.

- خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل

سيوفر المشروع فرص عمل نوعية في مجالات الهندسة، التقنية، الطاقة المتجددة، السياحة، والخدمات، مما يرفع مستوى الدخل ويحسن الظروف المعيشية للأفراد. كما أن التدريب والتأهيل الذي سيصاحب هذه الوظائف سيؤدي إلى تطوير مهارات القوى العاملة السعودية، ورفع كفاءتها، وتعزيز قدرتها على المنافسة في سوق العمل المستقبلي.

- تطوير الخدمات الصحية والتعليمية

يعتمد نيوم على نماذج مبتكرة في التعليم والصحة، مثل المستشفيات الذكية، والتعليم الرقمي، والبحث الطبي المتقدم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة الخدمات، وتقليل الفجوات في الوصول إليها، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية. كما ستسهم هذه الخدمات في بناء مجتمع أكثر صحة وتعليمًا، قادر على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية

يعتمد نيوم على مبادئ الاستدامة في جميع مكوناته، مما يساهم في خلق بيئة صحية ومستدامة للأجيال القادمة. وتشمل هذه المبادئ استخدام الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد بكفاءة، وتقليل النفايات، وحماية التنوع البيولوجي. كما تساهم الاستدامة الاجتماعية في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق توازن بين التنمية والرفاه.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة والطرق والإجراءات التي تم اعتمادها، بما في ذلك تحديد نوع المنهج وطبيعة البيانات، ووصف مجتمع الدراسة والعينة وآلية اختيارها، إضافة إلى توضيح أداة الدراسة وكيفية بنائها والتحقق من صدقها وثباتها. كما يستعرض الفصل الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

3.2 تصميم البحث

يهدف تصميم البحث إلى وضع الإطار المنهجي الذي يوجّه عملية الدراسة منذ بدايتها وحتى الوصول إلى النتائج. وقد تم في هذا البحث اعتماد تصميم منهجي ينسجم مع طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها، وذلك من خلال تحديد نوع المنهج المستخدم، وتوصيف مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد أدوات جمع البيانات وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، إضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

يرتكز تصميم البحث على منهج وصفي-تحليلي، لكونه الأنسب لدراسة الظواهر كما هي في الواقع، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة. كما تم تحديد مجتمع الدراسة بدقة، واختيار عينة ممثلة باستخدام أسلوب علمي يضمن إمكانية تعميم النتائج. وتم تطوير أداة الدراسة (الاستبيان) وفق خطوات منهجية. وبعد جمع البيانات، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليلها، بما يحقق اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة تدعم أهداف البحث.

3.3 مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة العاملين في مشروع نيوم ومن سكان المناطق المحيطة به ،

ويشمل سكان منطقة تبوك والمناطق المجاورة من شمال غرب المملكة العربية السعودية، بوصفهم الأكثر تأثراً بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

3.4 خصائص العينة

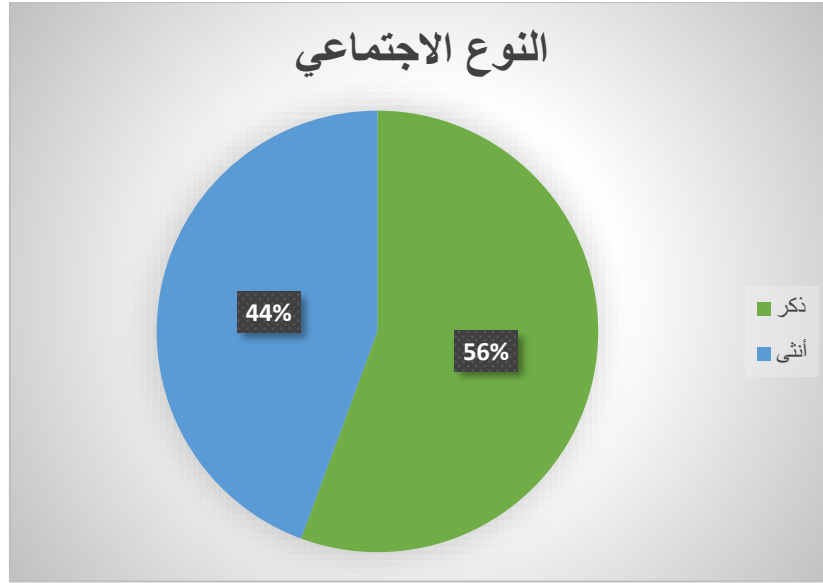
شملت العينة أفراداً من النوعين (ذكور وإناث)، ذات فئات عمرية مختلفة ، ومستويات تعليمية مختلفة (دبلوم وأقل، بكالوريوس، دراسات العليا)، أما مجالات عمل العينة فقد تراوحت بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأعمال حرة. كما اختلفت صلة المشاركين بمشروع نيوم بين من يعملون مباشرة في المشروع، ومن يرتبطون به بشكل غير مباشر، ومن يتأثرون به بوصفهم من سكان المنطقة.

وكانت النتائج على النحو التالي:

3.4.1 خصائص العينة حسب النوع الاجتماعي

جدول (3-1) خصائص العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	99	56%
أنثى	79	44%
المجموع	178	100%



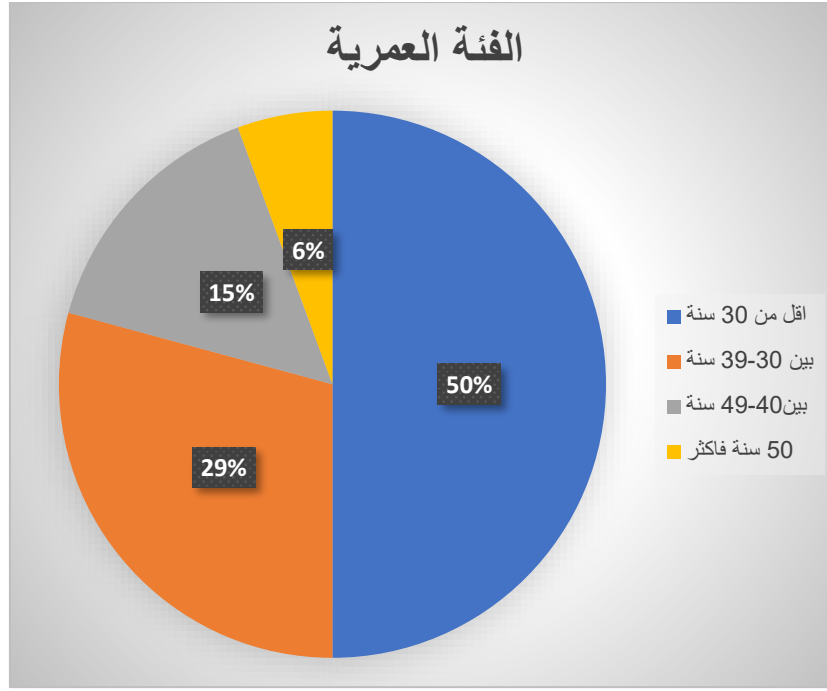
شكل (1-3) خصائص العينة حسب النوع الاجتماعي

أظهرت نتائج الاستبيان أن عدد المشاركين بلغ 178 مشاركًا، منهم 99 ذكرًا بنسبة 56%، و 79 أنثى بنسبة 44% وتشير هذه النتائج إلى أن العينة تميل قليلاً نحو الذكور، إلا أن مشاركة الإناث كانت أيضًا مرتفعة وتمثل نسبة معتبرة من مجتمع الدراسة.

3.4.2 خصائص العينة حسب الفئة العمرية

جدول (2-3) خصائص العينة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
50%	89	أقل من 30 سنة
29%	52	بين 30-39 سنة
15%	27	بين 40-49 سنة
6%	10	50 سنة فأكثر
100%	178	المجموع



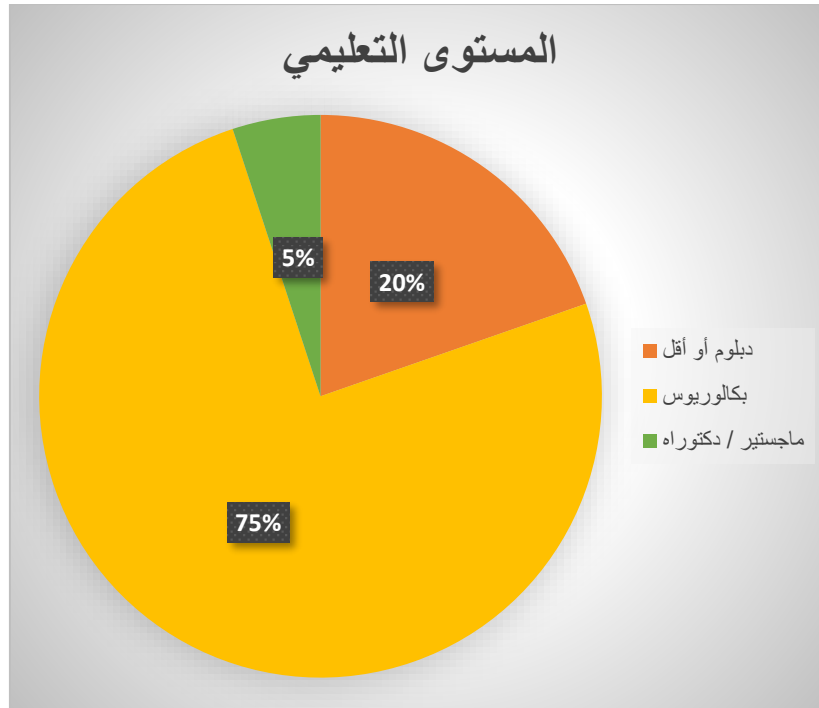
شكل (3-2) خصائص العينة حسب الفئة العمرية

وتشير هذه التوزيعات إلى أن العينة تضم مزيجاً من الفئات العمرية، مع تركيز واضح في الفئات الشابة والمتوسطة العمر، وهو ما يعزز من أن مشروع مستقبلي مثل نيوم يعتمد بدرجة كبيرة على مشاركة القوى العاملة الشابة.

3.4.3 خصائص العينة حسب المستوى التعليمي

جدول (3-3) خصائص العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20%	35	دبلوم أو أقل
75%	134	بكالوريوس
5%	9	ماجستير / دكتوراه
100%	178	المجموع



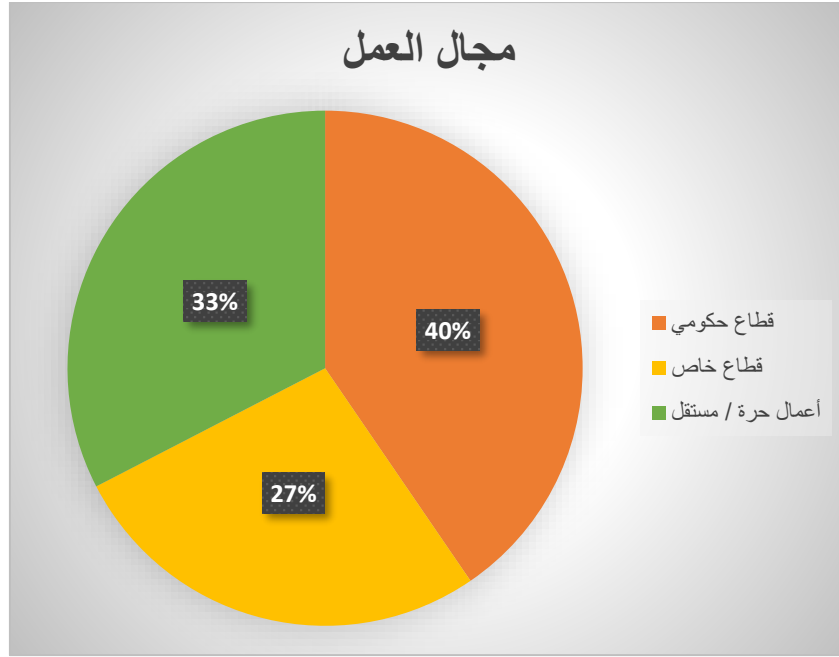
شكل (3-3) خصائص العينة حسب المستوى التعليمي

تشير نتائج الاستبيان إلى أن غالبية المشاركين يحملون مؤهل البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم 75% من إجمالي العينة (134 مشاركًا).

3.4.4 خصائص العينة حسب مجال العمل

جدول (4-3) خصائص العينة حسب مجال العمل

النسبة المئوية	التكرار	مجال العمل
40%	72	قطاع حكومي
27%	48	قطاع خاص
33%	58	أعمال حرة / مستقل
100%	178	المجموع



شكل (3-4) خصائص العينة حسب مجال العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى أن 40% من المشاركين يعملون في القطاع الحكومي (72 مشاركًا)، وهي النسبة الأكبر ضمن العينة. ويُعد ذلك منطقيًا نظرًا لارتباط مشروع نيوم بالجهات الحكومية، ولأن العاملين في القطاع الحكومي غالبًا ما يكونون أكثر اطلاعًا على المشاريع الوطنية الكبرى، مما يعزز من جودة آرائهم حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

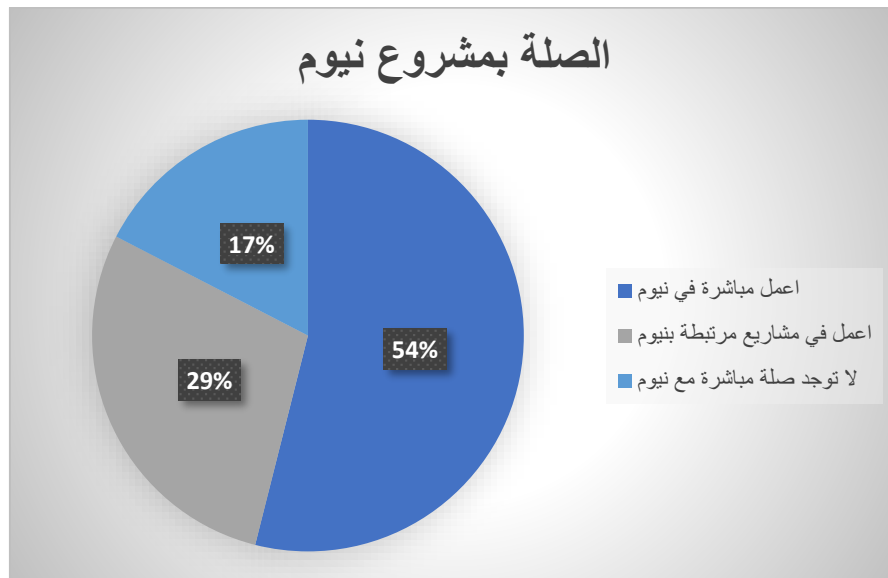
كما أظهرت النتائج أن 27% من المشاركين يعملون في القطاع الخاص (48 مشاركًا)، وهي فئة مهمة نظرًا لدور القطاع الخاص المتوقع في الاستثمار والتشغيل داخل مشروع نيوم، خاصة في القطاعات التقنية واللوجستية والسياحية. وتوفر هذه الفئة منظورًا اقتصاديًا عمليًا حول تأثير المشروع على بيئة الأعمال.

أما فئة الأعمال الحرة/المستقلين فقد شكّلت 33% من العينة (58 مشاركًا)، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا تعكس اهتمام رواد الأعمال والمستقلين بالفرص الاقتصادية التي يوفرها مشروع نيوم، خصوصًا في مجالات الابتكار، الشركات الناشئة، والخدمات الحديثة.

3.4.5 خصائص العينة حسب الصلة بمشروع نيوم

جدول (3-5) خصائص العينة حسب الصلة بمشروع نيوم

النسبة المئوية	التكرار	الصلة بمشروع نيوم
54%	96	اعمل مباشرة في نيوم
29%	51	أعمل في مشاريع مرتبطة بنيوم
17%	31	لا توجد صلة مباشرة مع نيوم
100%	178	المجموع



شكل (3-5) خصائص العينة حسب الصلة بمشروع نيوم

أظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة كبيرة من المشاركين لديهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بمشروع نيوم، حيث بيّنت البيانات أن 54% من أفراد العينة (96 مشاركًا) يعملون مباشرة في مشروع نيوم. وتمثل هذه النسبة مؤشرًا يعكس أن جزءًا كبيرًا من المستجيبين يمتلكون معرفة وخبرة حول المشروع، مما يعزز

من مصداقية آرائهم حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة.

كما أظهرت النتائج أن 29% من المشاركين (51 مشاركًا) يعملون في مشاريع مرتبطة بنوم، سواء في قطاعات المقاولات، الخدمات اللوجستية، التقنية، أو الاستشارات. أما المشاركون الذين لا تربطهم صلة مباشرة بالمشروع فقد بلغت نسبتهم 17% فقط (31 مشاركًا).

3.5 خطوات جمع البيانات / أداة جمع البيانات

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في مشروع نيوم ومن سكان المناطق المحيطة به، وقد اعتمد الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار المشاركين. وتم إعداد الاستبيان في صورة إلكترونية عبر منصة (Google Forms) ، ثم جرى توزيع رابط الاستبيان على أفراد العينة المستهدفة من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي. وقد بلغ عدد الاستبيانات المستلمة 181 استبيان، وبعد عملية الفحص والتدقيق استبعدت الاستبيانات غير الصالحة، ليصل العدد النهائي للاستبيانات القابلة للتحليل الإحصائي إلى 178 استبيان.

3.6 حدود الدراسة

- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على مشروع نيوم والمناطق المحيطة به.
- الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة بين مايو - يوليو 2026.
- مجتمع الدراسة: العاملون في نيوم وسكان المناطق المحيطة به .
- اقتصرت هذه الدراسة على أثر الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة لسكان المنطقة.

3.7 الأداة المستخدمة للتحليل الإحصائي

تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة وقدرته على توفير معلومات كمية دقيقة بتكلفة منخفضة وسهولة في التوزيع على المشاركين. ولضمان جودة الأداة ووضوح بنودها، تم إجراء اختبار تجريبي على عينة محدودة بهدف التحقق من صلاحية الأسئلة وسهولة فهمها قبل تعميمها على العينة الأساسية. وتم استخدام مقياس ليكارد ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5) موافق (4) محايد (3) غير موافق (2) غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة .

وبعد استكمال عملية جمع البيانات، جرى تحليلها باستخدام برنامج Microsoft Excel لاستخراج النتائج الإحصائية اللازمة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

4.1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها عبر الاستبيان وذلك للإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة. كما يستعرض عدد من النتائج وتقديم بعض التوصيات والمقترحات (العمودي, 2024).

4.2 تحليل البيانات

تم تحليل البيانات وفق النسب المئوية الواردة في الجداول.

أولاً: محور الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم

الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يشتمل مشروع نيوم على استثمارات ضخمة في البنية التحتية الذكية					35%	58%	4%	2%	1%
تسهم استثمارات نيوم في تطوير شبكات النقل (طرق، قطارات، موانئ، مطارات)					30%	64%	4%	2%	0%

يعتمد مشروع نيوم على الطاقة المتجددة كمكوّن رئيس في بنيته التحتية	%21	%63	%13	%3	%0
تعكس البنية التحتية في نيوم توجهًا استراتيجيًا نحو المدن الذكية والمستقبلية	%20	%78	%1	%1	%0
استثمارات البنية التحتية في نيوم تتسم بالتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية	%20	%71	%7	%2	%0
تسهم البنية التحتية في نيوم في تعزيز مكانة المملكة التنافسية عالميًا	%65	%18	%5	%1	%1

تشير النتائج إلى وجود اتفاق واسع جدًا بين المشاركين على أن مشروع نيوم يمثل نموذجًا متقدمًا للاستثمار في البنية التحتية الذكية، المتكاملة، والمستدامة.

ثانياً: محور النمو الاقتصادي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي
%0	%0	%3	%32	%65	يسهم الاستثمار في البنية التحتية في نيوم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على المدى الطويل
%0	%2	%4	%32	%62	يساهم مشروع نيوم في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المختلفة
%0	%0	%1	%27	%72	يعزز مشروع نيوم تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط

يمثل مشروع نيوم رافعة رئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الاقتصادية					
%93	%7	%0	%0	%0	

يعكس هذا المحور آراء المشاركين حول أثر الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على النمو الاقتصادي للمملكة. وتُظهر البيانات مستويات عالية جدًا من الموافقة على جميع العبارات، مما يشير إلى إدراك واسع بأن مشروع نيوم يمثل محركًا اقتصاديًا رئيسيًا ضمن رؤية السعودية 2030.

ثالثاً: محور العدالة الاجتماعية وجودة الحياة

أثر الاستثمار في البنية التحتية على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة					موافق بشدة
					موافق
					محايد
					غير موافق
					غير موافق بشدة
يسهم مشروع نيوم في تحسين مستوى الخدمات الصحية في منطقة تبوك					%10
					%73
					%14
					%3
					%0

يساهم مشروع نيوم في تقليل الفوارق التنموية بين منطقة تبوك والمناطق الأخرى	%11	%69	%15	%4	%1
تسهم البنية التحتية في نيوم في تحسين جودة الحياة من خلال بيئة حضرية متطورة	%13	%82	%3	%2	%0
يعزز مشروع نيوم فرص العمل لسكان المنطقة، مما يرفع مستوى الدخل	%15	%81	%2	%2	%0
يساهم مشروع نيوم في تعزيز العدالة المكانية من خلال تطوير منطقة حدودية كانت أقل نموًا سابقًا	%17	%67	%11	%4	%1

يعكس هذا المحور آراء المشاركين حول أثر الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة في منطقة تبوك. وتُظهر البيانات مستويات عالية من الموافقة على جميع

العبارات، مما يشير إلى إدراك واسع بأن مشروع نيوم يسهم في تحسين الخدمات، وتقليل الفوارق التنموية، وتعزيز العدالة المكانية، ورفع جودة الحياة.

رابعاً: محور العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة
%0	%1	%2	%88	%9	يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية
%0	%2	%6	%81	%11	هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في مشروع نيوم
%1	%3	%5	%71	%20	يساهم التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في نجاح مشروع نيوم على المدى الطويل

يهدف هذا المحور إلى قياس مدى إدراك المشاركين للعلاقة بين النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم وبين العدالة الاجتماعية وجودة الحياة في منطقة تبوك. وتُظهر البيانات مستويات عالية جدًا من الموافقة، مما يعكس قناعة قوية بأن النمو الاقتصادي في نيوم يرتبط مباشرة بتحسين الخدمات الاجتماعية، وجودة الحياة، والعدالة المكانية.

4.3 نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً- محور الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم

1. استثمارات ضخمة في البنية التحتية الذكية

تشير النتائج إلى وجود اتفاق مرتفع جدًا بين المشاركين (إجمالي 93%) على أن مشروع نيوم يتضمن استثمارات ضخمة في البنية التحتية الذكية.

2. تسهم استثمارات نيوم في تطوير شبكات النقل (طرق، قطارات، موانئ، مطارات)

تُظهر النتائج أن 94% من المشاركين يتفقون على أن استثمارات نيوم تُسهم في تطوير شبكات النقل.

3. يعتمد مشروع نيوم على الطاقة المتجددة كمكوّن رئيس في بنيته التحتية

يتفق 84% من المشاركين على أن الطاقة المتجددة تُعد عنصرًا رئيسيًا في بنية نيوم التحتية.

4. تعكس البنية التحتية في نيوم توجهًا استراتيجيًا نحو المدن الذكية والمستقبلية

تُظهر النتائج اتفاقًا شبه كامل (98%) على أن البنية التحتية في نيوم تتجه نحو المدن الذكية والمستقبلية. هذا يعكس إدراكًا قويًا لدى المشاركين بأن نيوم ليست مجرد مشروع عمراني، بل مشروع مستقبلي يعتمد على الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، والأنظمة الرقمية المتقدمة. انخفاض الحياء والرفض يؤكد وضوح هذا الجانب لدى المجتمع.

5. استثمارات البنية التحتية في نيوم تتسم بالتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
يتفق 91% من المشاركين على أن استثمارات البنية التحتية في نيوم تحقق تكاملاً بين الأبعاد
الاقتصادية والاجتماعية.

6. تسهم البنية التحتية في نيوم في تعزيز مكانة المملكة التنافسية عالمياً
تُظهر النتائج أن 83% من المشاركين يرون أن البنية التحتية في نيوم تُعزز مكانة المملكة
عالمياً.

ثانياً- محور النمو الاقتصادي

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت النتائج أن 97% من المشاركين يرون أن الاستثمار في البنية التحتية في نيوم يسهم في
زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على المدى الطويل .

2. خلق فرص عمل جديدة

بلغت نسبة الموافقة 94% علناً مشروع نيوم يسهم في خلق فرص جديدة.

3. تنويع الاقتصاد السعودي

أظهرت البيانات أن 99% من المشاركين يتفقون على أن مشروع نيوم يعزز تنويع الاقتصاد بعيداً
عن النفط .

4. دعم مستهدفات رؤية 2030

بلغت نسبة الموافقة 100%، وهذا يعكس إجماعاً كاملاً على أن مشروع نيوم يمثل رافعة رئيسية
لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الاقتصادية.

ثالثاً- محور العدالة الاجتماعية وجودة الحياة

1. تحسين مستوى الخدمات الصحية

أظهرت النتائج أن 83% من المشاركين يرون أن مشروع نيوم يسهم في تحسين الخدمات الصحية في منطقة تبوك.

2. تقليل الفوارق التنموية

80% من المشاركين يرون أن نيوم تُسهم في تقليل الفجوة التنموية بين تبوك والمناطق الأخرى.

3. تحسين جودة الحياة عبر بيئة حضرية متطورة

أظهرت البيانات أن 95% من المشاركين يتفقون على أن البنية التحتية في نيوم تُسهم في تحسين جودة الحياة .

4. تعزيز فرص العمل ورفع مستوى الدخل

بلغت نسبة الموافقة 96%، وهي من أعلى نسب الموافقة في المحور .يشير ذلك إلى أن المشاركين يرون أن مشروع نيوم يوفر فرص عمل جديدة ويُسهم في رفع مستوى الدخل، خصوصًا لسكان المنطقة.

5. تعزيز العدالة المكانية

بلغت نسبة الموافقة 84%، بأن المشروع يُسهم في تطوير منطقة حدودية كانت أقل نموًا سابقًا، مما يعزز العدالة المكانية.

رابعاً- محور العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة

1. النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات الاجتماعية

أظهرت النتائج أن 97% من المشاركين يرون أن النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية.

2. العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة

بلغت نسبة الموافقة 92%، على أنه هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة.

3. التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

بلغت نسبة الموافقة 91%، يشير ذلك إلى أن المشاركين يدركون أهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لضمان نجاح مشروع نيوم على المدى الطويل.

4.4 المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة

تُظهر نتائج الدراسة الحالية انسجامًا كبيرًا مع ما ورد في الدراسات السابقة حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة. فقد أكدت نتائج الاستبيان أن مشروع نيوم يُعد نموذجًا متقدمًا للبنية التحتية الذكية والمتكاملة، وهو ما يتوافق مع ما طرحته دراسة (Thornton, 2025) التي وصفت نيوم بأنها مدينة مستقبلية تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية الشاملة. كما دعمت نتائج الدراسة ما ورد في تقرير (NEOM: Made to Change, 2025) الذي أبرز اعتماد المشروع على الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، وهو ما ظهر بوضوح في ارتفاع نسب الموافقة على دور الطاقة المتجددة والأنظمة الذكية في نيوم.

وفي محور النمو الاقتصادي، جاءت نتائج الدراسة متسقة مع دراسة (Matalqah, 2026) التي أثبتت أن الاستثمار في البنية التحتية يُعد محركًا مباشرًا للنمو الاقتصادي في المملكة. فقد أظهرت نتائج الاستبيان موافقة شبه تامة على أن نيوم تسهم في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد، وهي نتائج تتوافق أيضًا مع ما طرحه (Yusuf & Abdulmohsen, 2023) حول دور نيوم في خلق قطاعات اقتصادية جديدة قائمة على المعرفة والتقنيات المتقدمة. كما تتقاطع هذه النتائج مع ما ورد في كتاب (Sfakianakis, 2024) الذي أكد أن المشاريع الكبرى مثل نيوم تمثل رافعة رئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

أما فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وجودة الحياة، فقد أظهرت الدراسة أن مشروع نيوم يسهم في تحسين الخدمات الصحية، تقليل الفوارق التنموية، وتعزيز العدالة المكانية، وهي نتائج تتماشى مع ما طرحته دراسة (Thompson, 2020) التي أكدت أن العدالة الاجتماعية عنصر أساسي لتحقيق النمو المستدام وتحسين جودة الحياة. كما تتوافق النتائج مع ما ورد في تقرير نيوم حول برامج تمكين المجتمع المحلي في تبوك وتحسين الخدمات العامة.

وأخيراً، أكدت الدراسة وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي ترى أن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عمليتان متبادلتان، يدعم كل منهما الآخر. وبذلك، تُظهر الدراسة الحالية أن مشروع نيوم يمثل نموذجاً متكاملًا للتنمية الشاملة، يجمع بين البنية التحتية المتقدمة، النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، مما يعزز مكانته كمشروع وطني استراتيجي يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030.

ويمكن أن نستخلص المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بما يلي:

- تتفق بشكل كبير مع الدراسات السابقة الدولية والمحلية.
- تضيف بُعداً جديداً لأنها تقيس تصورات المجتمع المحلي في تبوك، وهو جانب لم تتناوله الدراسات السابقة.
- تؤكد أن مشروع نيوم يمثل نموذجاً متكاملًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تدعم النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين البنية التحتية والنمو والعدالة الاجتماعية.

4.5 التوصيات

تشير نتائج الدراسة إلى أن مشروع نيوم يمثل نموذجاً متكاملًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين البنية التحتية، النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية

لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد متنوع ومجتمع مزدهر وبيئة حضرية متقدمة.

أولاً: التوصيات العامة

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الذكية في مشروع نيوم، بما يشمل التوسع في التقنيات الرقمية، والطاقة المتجددة، وأنظمة النقل المتقدمة، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
2. تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مشاريع نيوم، بحيث تُترجم العوائد الاقتصادية إلى تحسين فعلي في جودة الحياة والخدمات العامة لسكان المنطقة.
3. رفع كفاءة الإنفاق الحكومي في مشاريع البنية التحتية، من خلال التركيز على المشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.
4. تعزيز العدالة المكانية عبر توجيه مزيد من الاستثمارات إلى المناطق الحدودية والأقل نمواً، بما يسهم في تقليل الفوارق التنموية وتحقيق تنمية متوازنة.
5. تطوير برامج تدريب وتأهيل للسكان المحليين لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الوظيفية الجديدة التي يوفرها مشروع نيوم، ودعم مشاركتهم في سوق العمل المستقبلي.
6. متابعة أثر النمو الاقتصادي على جودة الحياة من خلال مؤشرات أداء واضحة تقيس التحسن في الخدمات، الدخل، والرفاه الاجتماعي، لضمان استدامة التنمية.
7. تعزيز الشمولية الاجتماعية من خلال سياسات تضمن استفادة جميع فئات المجتمع من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها المشروع.

ثانيًا: توصيات للباحثين

1. إجراء دراسات مقارنة بين مشروع نيوم ومشاريع مدن مستقبلية أخرى عالميًا، لمعرفة نقاط القوة والفرص التي يمكن الاستفادة منها في السياق السعودي.
2. التوسع في الدراسات الميدانية التي تقيس أثر مشاريع البنية التحتية على جودة الحياة بشكل مباشر، باستخدام أدوات كمية ونوعية أكثر تفصيلاً.
3. دراسة الآثار طويلة المدى للاستثمار في البنية التحتية على التنمية الاجتماعية، خاصة في المناطق الحدودية والمناطق الأقل نموًا.
4. تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وجودة الحياة في المدن الذكية، مع التركيز على دور البيانات والذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات العامة.
5. إجراء دراسات حول تمكين المجتمع المحلي في مشاريع كبرى مثل نيوم، وقياس أثر برامج التدريب والتمكين على سوق العمل.
6. دراسة التحديات المحتملة التي قد تواجه مشاريع المدن الذكية، مثل التكلفة، الجذب السكاني، الاستدامة البيئية، والجدوى الاقتصادية، ووضع حلول علمية لها.

4.6 المقترحات المستقبلية

1. تطوير نموذج وطني لقياس أثر مشاريع البنية التحتية الذكية على التنمية الإقليمية.
2. إنشاء قاعدة بيانات وطنية لقياس جودة الحياة في المناطق الحدودية.
3. دراسة أثر مشروع نيوم على الاقتصاد المعرفي والابتكار وريادة الأعمال.
4. تحليل دور نيوم في تعزيز الهوية الوطنية والانتماء المجتمعي في المناطق الشمالية.

المراجع:

أولاً - المراجع العربية

1. الأزهر، عزة، ميسي، سارة، وميرة، محمد الأمين، (2018) مفاهيم وأساسيات .مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1، ديسمبر ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر.
2. الحربي، منى محمد .(2020) .أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ضوء رؤية 2030 .مشروع بحثي لنيل درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
3. العمودي، علي عمر ، 2024 ، تأثير ضغط الجدول الزمني على أداء المشروع بالتطبيق على المشاريع الإنشائية في منطقة الرياض،رسالة ماجستير ،إدارة مشاريع ،جامعة ميدأوشن
4. الوصال، ك. أ. (2018) .البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. بن خيرة، م.، براهيمية، ب.، ديناوي، أ. ع .(2021) .واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الإسلامي، Revue des Etudes Economiques Approfondies ، Volume 5, Numéro 1, Pages 01-12 . 2021-03-09 . الجزائر.
6. حسان، و. م .(2023) .تقصي العلاقات بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي: دراسة في التنمية الاقتصادية المستدامة(16)3، *EKB Journal Management System* ، 5311-5344.
7. داوود، وفاء علي علي .(2017) .العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن .مجلة الاستقلال، العدد 9، أكتوبر.

8. رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية .(2024). التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030: الملخص التنفيذي.

9. عدالة اجتماعية - ويكيبيديا

10.عبابو، الطيب .(2020). الاستثمار في البنى التحتية بين متطلبات التنمية وبدائل التمويل:

تجارب دولية مختارة، مجلة Revue Les Cahiers du POIDEX . Volume 9, Numéro 2,

Pages 1-21. 2020-12-29. الجزائر

11. كنعان، لمياء .(2023). مشاريع رؤية 2030.. الاقتصاد السعودي في منتصف الطريق نحو

تحقيق الأهداف CNN. الاقتصادية، 12 ديسمبر 2023.

12. مجموعة مؤلفين .(2016). بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية

والاقتصادية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

13. وزارة الاقتصاد والتخطيط .(2023). تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

من خلال الاستثمار

14. مجلة الشرق الأوسط الاقتصادية .(2024). الاستثمار في البنية التحتية: محرك رئيسي للنمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية alawsat-economic.com .

15. Oceanx.sa (2024). العائد الاقتصادي من استثمارات البنية التحتية .أبحاث السوق.

16. ناتج محلي إجمالي - ويكيبيديا

17. نمو اقتصادي - ويكيبيديا

ثانياً - المراجع الأجنبية

1. Al-Shiddi, A. M., & Al-Otaibi, F. A. (2019). *Infrastructure and Sustainable Development in Saudi Arabia: An Analytical Study*. King Saud University Journal of Administrative Sciences, 31(2), 345–372.
2. Alogayell, K., Alkadi, R., & Ramadan, R. (2024). *Geospatial modeling of optimal zones for sustainable urbanization in southwestern NEOM, Saudi Arabia using geomatics techniques*. Frontiers, 10.
3. Alotaibi, A. (2025). *Sustainability and Innovation in Megaprojects: Assessing NEOM's Role in Saudi Arabia's Economic Future*. Saudi Digital Library.
4. Al-Subaie, N. A., & Al-Harbi, R. A. (2021). *Infrastructure and Quality of Life in Light of Saudi Vision 2030: An Analytical Study*. King Saud University Journal of Administrative Sciences, 33(3), 421–450.
5. Asian Development Bank. (2020). *Infrastructure for inclusive growth*. ADB Publications.
6. Aschauer, D. A. (1989). *Is public expenditure productive?* Journal of Monetary Economics, 23(2), 177–200.
7. Barro, R. (2013). *Economic growth and human capital*. Journal of Economic Growth.

8. BBC News – Thomas, M., & Venema, V. (2022). *Neom: What's the green truth behind a planned eco-city in the Saudi desert?*
9. Benitez, D., Estache, A., & Serebrisky, T. (2020). *Infrastructure and employment creation in developing countries*. Inter-American Development Bank.
10. Bourdieu, P. (1986). *The forms of capital*. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (pp. 241–258). Greenwood.
11. Calderón, C., & Servén, L. (2014). *Infrastructure, growth, and inequality: An overview*. World Bank Policy Research Working Paper No. 7034.
12. Coleman, J. S. (1988). *Social capital in the creation of human capital*. *American Journal of Sociology*, 94, S95–S120.
13. Foster, V., Gorgulu, N., Jain, D., Straub, S., & Vagliasindi, M. (2025). *The impact of infrastructure on development outcomes: A meta-analysis*. The World Bank Research Observer.
14. Foster, V., Gorgulu, N., Straub, S., & Vagliasindi, M. (2023). *The impact of infrastructure on development outcomes: A qualitative review of four decades of literature*. World Bank.
15. Glaeser, E. L. (2011). *Cities, productivity, and quality of life*. *Science*, 333(6042), 592–594.

16. Global Infrastructure Hub (GIH). (2019). *Inclusive infrastructure and social equity*. GIH Publications.
17. Gómez, E. M., Benintendi, R., & De Mare, G. (2022). *The Smart City NEOM: A Hub for a Sustainable Raise of Economy and Innovation*. Springer.
18. Graham, S., & Marvin, S. (2001). *Splintering urbanism: Networked infrastructures, technological mobilities and the urban condition*. Routledge.
19. Grant Thornton. (2022). *NEOM and Its Impact on the Future of KSA*.
https://www.grantthornton.sa/en/insights/articles-and-publications/neom_in_KSA/
20. International Labour Organization (ILO). (2019). *Infrastructure investment and employment creation*. ILO Publications.
21. Knight Frank. (2024). *Saudi Arabia Giga Projects Report*.
www.knightfrank.com.sa/en/research
22. Lall, S., Henderson, V., & Venables, A. (2017). *Africa's cities: Opening doors to the world*. World Bank.
23. Manyika, J., et al. (2016). *Digital globalization: The new era of global flows*. McKinsey Global Institute.
24. Matalqah, M. (2026). *The Impact of Infrastructure Projects on Economic Growth in Saudi Arabia (2010–2024)*. International Journal of Advances in Management and Economics, 13–18.

25. Mehr-un-Nisa, & Khalid, F. (2024). *Impact of infrastructure on economic growth: A comparative analysis of developed and developing countries*. Journal of Asian Development Studies, 13(1), 95–112.
26. OECD. (2015). *Infrastructure and Inclusive Growth*.
27. OECD. (2020). *Productivity and infrastructure*. OECD Publishing.
28. OECD. (2021). *How's Life? Measuring Well-being*. OECD Publishing.
29. OECD. (2023). *Infrastructure and Social Equity in Emerging Economies*.
30. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). *Productivity and economic performance*. OECD Publishing.
31. Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. Simon & Schuster.
32. Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Oxford University Press.
33. Sfakianakis, J. (Ed.). (2024). *The Economy of Saudi Arabia in the 21st Century: Prospects and Realities*. Oxford University Press.
34. Solow, R. M. (1956). *A contribution to the theory of economic growth*. The Quarterly Journal of Economics, 70(1), 65–94.
35. Straub, S. (2011). *Infrastructure and development: A critical appraisal of the macro-level literature*. Journal of Development Studies, 47(5), 683–708.
36. Thompson, M. C. (2020). *Social Justice in Saudi Arabia in the Context of Vision 2030*. King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

37. Todaro, M., & Smith, S. (2020). *Economic Development*. Pearson.
38. Umesha, C. (2024). *The role of infrastructure development in economic growth: An analysis*. International Journal of Research and Analytical Reviews.
39. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). *Digital Economy Report*. United Nations.
40. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). *Trade and Development Report*. UNCTAD.
41. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). *Human Development Report*. UNDP.
42. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2020). *World Cities Report*. UN-Habitat.
43. Vision 2030. (2023). *Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030*. Government of Saudi Arabia.
44. World Bank. (2020). *Global Investment Competitiveness Report*. World Bank Group.
45. World Bank. (2024). *Infrastructure for Inclusive Growth*.
46. World Economic Forum (WEF). (2023). *Global Competitiveness Report*. WEF.

47. Yusuf, N., & Abdulmohsen, D. (2023). *Saudi Arabia's NEOM Project as a Testing Ground for Economically Feasible Planned Cities*. Sustainability, 15, 608. <https://doi.org/10.3390/su15010608>
48. Zondo, C. (2024). *The role of infrastructure in driving economic development in emerging markets*. Allied Business Academies.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد،

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المشاريع – جامعة ميدأوشن ، يقوم الباحث باعداد رسالة بحث بعنوان " أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية-دراسة تطبيقية على مشروع نيوم" ونظرا لطبيعة البحث ، فقد تطلب إعداد استبيان لجمع البيانات ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على آرائكم حول أثر الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وجودة الحياة في منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية.

تُستخدم البيانات لأغراض بحثية علمية فقط، وتُعامل جميع الإجابات بسرية تامة.

ولكم فائق التقدير والاحترام

أولاً : البيانات الديموغرافية

1. النوع:

☐ ذكر

☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة

☐ 30-39

☐ 40-49

☐ 50 فأكثر

3. المستوى التعليمي:

☐ دبلوم أو أقل

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير / دكتوراه

4. مجال العمل:

☐ قطاع حكومي

☐ قطاع خاص

☐ مستقل/أعمال حرة

5. صلة المشارك بمشروع نيوم:

☐ أعمل مباشرة في مشروع نيوم

- ☐ أعمل في مشاريع مرتبطة بنوم
- ☐ لا توجد صلة مباشرة

ثانياً: أسئلة الاستبيان:

المحور الأول: الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم
					يشتمل مشروع نيوم على استثمارات ضخمة في البنية
					تسهم استثمارات نيوم في تطوير شبكات النقل (طرق، قطارات،
					يعتمد مشروع نيوم على الطاقة المتجددة كمكوّن رئيس في بنيته
					تعكس البنية التحتية في نيوم توجهًا استراتيجيًا نحو المدن

					استثمارات البنية التحتية في نيوم تتسم بالتكامل بين الجوانب
					تسهم البنية التحتية في نيوم في تعزيز مكانة المملكة التنافسية

المحور الثاني: النمو الاقتصادي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي
					يسهم الاستثمار في البنية التحتية في نيوم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على المدى الطويل
					يساهم مشروع نيوم في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المختلفة

					يعزز مشروع نيوم تنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن الاعتماد على النفط
					يمثل مشروع نيوم رافعة رئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الاقتصادية

المحور الثالث: العدالة الاجتماعية وجودة الحياة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أثر الاستثمار في البنية التحتية على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة
					يسهم مشروع نيوم في تحسين مستوى الخدمات الصحية في منطقة تبوك

					يساهم مشروع نيوم في تقليل الفوارق التنموية بين منطقة تبوك والمناطق الأخرى
					تسهم البنية التحتية في نيوم في تحسين جودة الحياة من خلال بيئة حضرية متطورة
					يعزز مشروع نيوم فرص العمل لسكان المنطقة، مما يرفع مستوى الدخل
					يساهم مشروع نيوم في تعزيز العدالة المكانية من خلال تطوير منطقة حدودية كانت أقل نموًا سابقًا

المحور الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة
					يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية
					هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في مشروع نيوم
					يساهم التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في نجاح مشروع نيوم على المدى الطويل

ملخص البحث باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مشروع نيوم بوصفه نموذجًا وطنيًا رائدًا للمشروعات العملاقة المستقبلية. ينطلق البحث من حقيقة أن الاستثمار في البنية التحتية يمثل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ورد في مقدمة الرسالة:

« يشكل الاستثمار في البنية التحتية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية... »

تناول البحث الإطار النظري للعلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي وجودة الحياة، مستندًا إلى نظريات مثل نظرية النمو الاقتصادي، رأس المال الاجتماعي، التنمية المتوازنة، ونظرية البنية التحتية كرافعة للتنمية. كما استعرض الدراسات السابقة التي أكدت دور البنية التحتية في رفع الإنتاجية، جذب الاستثمارات، وتحسين العدالة المكانية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من 178 مشاركًا من العاملين في مشروع نيوم وسكان منطقة تبوك. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي اتفاقًا واسعًا بين المشاركين على أن مشروع نيوم يتضمن استثمارات ضخمة في البنية التحتية الذكية والمتكاملة، وأن هذه الاستثمارات تسهم في تطوير شبكات النقل، تعزيز الطاقة المتجددة، ورفع القدرة التنافسية للمملكة.

وأظهرت النتائج أن الاستثمار في البنية التحتية في نيوم يسهم بشكل واضح في زيادة الناتج المحلي، خلق فرص عمل جديدة، وتنويع الاقتصاد السعودي، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030. كما بينت النتائج أن المشروع يسهم في تحسين جودة الحياة، تقليل الفوارق التنموية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمكانية في منطقة تبوك.

كما أكدت الدراسة وجود علاقة تفاعلية بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث يؤدي النمو الناتج عن مشروع نيوم إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، بينما يسهم تعزيز العدالة الاجتماعية في دعم الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه.

خلصت الدراسة إلى أن مشروع نيوم يمثل نموذجًا متكاملًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن نجاحه يعتمد على تعزيز التكامل بين البنية التحتية الذكية، التنمية الإقليمية، وجودة الحياة. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها: رفع كفاءة الإنفاق على البنية التحتية، تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، دعم برامج التدريب للسكان المحليين، وتطوير مؤشرات لقياس أثر المشروع على جودة الحياة والتنمية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار في البنية التحتية، النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، جودة الحياة، مشروع نيوم
رؤية السعودية 2030.

Abstract

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

This study analyzes the impact of infrastructure investment on economic growth and social justice in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on the NEOM project as a leading national model for large-scale future-oriented development. The research is grounded in the premise that infrastructure investment is a major driver of productivity, competitiveness, and quality of life, as highlighted in the thesis:

“Infrastructure investment is one of the key drivers of economic growth and social development.”

The study reviews the theoretical foundations linking infrastructure to economic performance and social well-being, drawing on Economic Growth Theory, Social Capital Theory, and Balanced Development Theory. It also analyzes previous studies that emphasize the role of infrastructure in enhancing productivity, attracting investment, and reducing regional disparities.

A descriptive-analytical methodology was adopted, and data were collected through a structured questionnaire administered to 178 participants, including NEOM employees and residents of the Tabuk region. Statistical analysis revealed strong agreement among respondents that NEOM involves substantial investment in advanced and integrated infrastructure, contributing to improved transportation networks, renewable energy development, and enhanced national competitiveness.

The findings indicate that infrastructure investment in NEOM significantly contributes to economic growth, including increased GDP, job creation, and economic diversification in line with Vision 2030. The results also show that NEOM positively influences social justice,

particularly by improving public services, reducing regional disparities, and enhancing quality of life in the Tabuk region.

Furthermore, the study confirms the existence of an interactive relationship between economic growth and social justice, where economic expansion supports social development, while improved social equity reinforces economic stability and sustainability.

The study concludes that NEOM represents a comprehensive model for integrated economic and social development. It recommends enhancing infrastructure spending efficiency, strengthening public–private partnerships, expanding training programs for local communities, and developing measurable indicators to assess the project’s long–term socioeconomic impact.

Keywords:

Infrastructure Investment, Economic Growth, Social Justice, Quality of Life,
NEOM Project, Saudi Vision 2030.

Midocean University

College of Management

Department of Project Management

The Impact of Infrastructure Investment on Economic Growth and Social Justice in the Kingdom of Saudi Arabia: An Applied Study on NEOM Project

Prepared by:

Mouhamed Nouri Arslan

Academic ID: 253001067

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

2026